السياسة المصرية تجاه إيران
وتحديات الانتقال من القطيعة إلى التطبيع

د. معتز سلامة

رئيس وحدة الدراسات العربيَّة والإقليميَّة
ومدير برنامج الخليج العربيّ بمركز الأهرام للدراسات السياسيَّة والاستراتيجيَّة

محمد السيد الصياد

باحث في الدراسات الفكريَّة والآيديولوجيَّة بمركز الخليج العربيّ للدراسات الإيرانيَّة

على الرغم من أن موضوع العَلاقات المِصْريَّة-الإيرانيَّة يُطرح بين الحين والآخر، وتتردّد أخبار متقطعة عن قرب استعادة العَلاقات السياسيَّة بين البلدين، وعلى الرغم من بروز دعوات لمسؤولين وشخصيات مِصْريَّة وإيرانيَّة عن ضرورة استعادة العَلاقات، غير أن الحقيقة الثابتة أنه على مدى ما يقرب من أربعة عقود ظلّت عَلاقات البلدين دون تحسّن نوعيّ كبير. وعلى الرغم من توقّع البعض بأن يؤدّي الاتفاق النوويّ مع إيران عام 2015 إلى عودة التقارب بين القاهرة وطهران، فإنه حتى الآن لم يطرأ أيّ تغيير على العَلاقات، ولا يبدو أن هناك تغييرًا في الأفق[1]، ولا تشير أيّ من المؤشّرات إلى أن العَلاقات تقترب من العودة إلى الحالة الطبيعيَّة.

لقد ظلّت العَلاقات الدبلوماسيَّة بين مِصْر وإيران مقطوعة منذ قيام الثورة الإيرانيَّة، وفي أعقاب توقيع مِصْر اتفاقيّات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المِصْريَّة-الإسرائيليَّة عام 1979، وعزز من ذلك استضافة مِصْر الشاه محمد رضا بهلوي الذي طالب نظام الثورة بتسليمه لمحاكمته، واتخذت القيادة الإيرانيَّة موقفًا متشددًا من مِصْر بتسمية أحد الشوارع الرئيسيَّة في طهران باسم خالد الإسلامبولي قاتل الرئيس السادات عام 1981، واستقبلت طهران عددًا من قادة الجماعة الإسلاميَّة المِصْريَّة، الذين فرّوا من الأحكام القضائيَّة داخل مِصْر ولجأ بعضهم إلى إيران[2]. وزاد من سوء العَلاقات أن الاهتمام الإيرانيّ تجاوز عملية التحريض الشعبيّ ضد النظام المِصْريّ إلى محاولة تبنّي الجماعات الإرهابيَّة التي كانت تطلق عليهم وسائل الإعلام الإيرانيَّة حتى وقت قريب «الثوار المسلمين»[3].

وتُعَدّ مِصْر وإيران دولتين محوريتين إقليميًّا، يجمعهما التقارب في عدد السكان والوضع الاقتصاديّ والعوامل الجغرافيَّة والموقع الحيويّ والتاريخ القديم، وفي الأغلب فإنّ العَلاقات بين الدول المتشابهة في جوانب القوَّة تكون متشابكة ومعقدة وتنافسيَّة -وربما صراعيَّة- أكثر منها تعاونيَّة، خصوصًا إذا كانت هذه الدول متقاربة جغرافيًّا، وذلك بسبب الهواجس الأمنيَّة والتنافس على القيادة في محيط الإقليم الواحد، والخوف من تمدّد إحداهما الجيو-سياسيّ على حساب الأخرى[4]، ويفسر ذلك جانبًا من تعقيدات العَلاقة بين الدولتين، فضلًا عن ذلك فليست المصالح السياسيَّة والاقتصاديَّة وحدها هي الدافع الرئيسيّ للنهوض بعَلاقات الدول إلى مستوى التنسيق والتعاون، بل هناك عوامل أخرى، منها مدى الانسجام بين الأنظمة السياسيَّة، وطبيعة الآيديولوجيات الحاكمة، ونوعية التحالفات الاستراتيجيَّة الدوليَّة، التي تشكّل قيودًا على التقارب بين الدول[5]، ومنها رؤى التيّارات السياسيَّة والفكريَّة ومواقف المؤسّسات داخل كل دولة، ومدى تأثير كل منها على صناع القرار[6].

في ضوء ذلك، كان من المفترض أن تقدم هذه الورقة دراسة في العَلاقات الدوليَّة بين مِصْر وإيران، على أساس أن هناك محفزات وعراقيل -بقدر متساوٍ- تتعلق بتطبيع العَلاقات على الجانبين، وتفرض على الدولتين الوقوف عند هذا المستوى الأدنى من العَلاقة، ولكن بالنظر إلى أن قرار عودة العَلاقات أصبح في الأساس قرارًا انفراديًّا يرتبط بموقف القاهرة، مع بروز الرغبة الإيرانيَّة في استعادة العَلاقات في السنوات الأخيرة، فقد جرى تخصيص هذه الدراسة لصناعة القرار ومحدّداته على الجانب المِصْريّ في ما

يتعلق بإيران، ومِن ثَمّ فهي دراسة في السياسة الخارجيَّة المِصْريَّة والمحدّدات الآيديولوجيَّة والاستراتيجيَّة التي تؤثر في قرار مِصْر لاستعادة العَلاقات مع الجمهوريَّة الإيرانيَّة.

والفكرة الرئيسيَّة للورقة أن العَلاقات بين مِصْر وإيران كانت وستظلّ محكومة بمجموعة من المحدّدات والقيود في المدى المنظور، تفرض عليها ألَّا ترتقي إلى مستوى العَلاقات الطبيعية، كما أنها لن تشهد قطيعة كاملة، إذا لم تقدم إيران على تحرّك سلبيّ شديد نحو مِصْر أو دول الخليج، والسبب الأساسيّ في أن الموقف الراهن (اللاقطيعة واللاتطبيع) هو المرشح للاستمرار، هو جوانب التباين الواسعة بين طبيعة وآيديولوجيا النظامَين السياسيَّين، فضلًا عن شؤون داخليَّة مِصْريَّة، والأرجح أن تظلّ عَلاقات البلدين محكومة بهذه القاعدة ما دام النظام الإيرانيّ مستمرًّا في ممارساته القائمة.

في ضوء ذلك سوف تتناول الدراسة ثلاثة محاور أساسيَّة، هي: أوّلًا/ المحدّدات الاستراتيجيَّة المؤثرة في القرار المِصْريّ بشأن إيران، وثانيًا/ موقف الفاعلين المِصْريّين الرئيسيّين في قرار تطبيع العَلاقات، وثالثًا/ الحسابات السياسيَّة والاستراتيجيَّة للقرار المِصْريّ بتطبيع العَلاقة مع الجمهوريَّة الإيرانيَّة.

أوّلًا: المحدّدات الاستراتيجيَّة المؤثرة في القرار المِصْريّ بشأن إيران

حالت أسباب عديدة دون تطبيع العَلاقات المِصْريَّة مع إيران منذ عام 1979، بعضها داخليّ يتعلق بحسابات المكاسب والمخاطر الداخليَّة من استعادة العَلاقات مع إيران، وبعضها يتعلّق بحسابات المصالح والتوازنات الدوليَّة والإقليميَّة الخاصَّة المرتبطة بهذه العملية. من بين الحسابات الداخليَّة اختلاف النظام المِصْريّ مع آيديولوجيا وتوجُّهات النظام الإيرانيّ، ومن بين الحسابات الدوليَّة والإقليميَّة عَلاقات مِصْر الخاصَّة بالولايات المتّحدة وبدول مجلس التعاون الخليجيّ، إذ ظلّت إيران تناصب الولايات المتّحدة العَدَاء، وفي أدبيات الثورة الإيرانيَّة عُدَّت الولايات المتّحدة «الشيطان الأكبر»، ومن جانبها عَدَّت إدارة جورج دبلو بوش (2000-2008) إيران دولة من «محور الشرّ». وعلى الرغم من التحوّلات في عَلاقات البلدين منذ إبرام الاتفاق النوويّ 2015، فلا تزال الحسابات الخاصَّة بالموقف الأمريكيّ أحد مدخلات صانع القرار المِصْريّ في قرار العَلاقة مع إيران. وعلى جانب آخر فإنه بالحسابات الاستراتيجيَّة تتقدّم عَلاقات مِصْر بدول مجلس التعاون الخليجيّ على أيّ مصالح يمكن أن تجنيها من أيّ عَلاقات جديدة لها مع إيران[7]، وهو الأمر نفسه في ما يتعلّق بمصالح مِصْر مع الولايات المتّحدة.

1- محفزات التطبيع وملامح التشابه: هناك عوامل كثيرة تجعل إمكانية بناء عَلاقة طبيعية بين مِصْر وإيران أمرًا ممكنًا وليس مستحيلًا، فهناك جوانب تشابه بين البلدين، فمن الناحية الجغرافية كلاهما بلد كبير من حيث الحجم، إذ تبلغ المساحة الجغرافية لمِصْر 1,001,450 كم2، في حين تبلغ مساحة إيران 1,648,195 كم^{8}،2 أي إنّ مساحة إيران تمثل مرة ونصفًا تقريبًا بالنسبة إلى مساحة مِصْر، وبالمقابل تتجاوز مِصْر إيران من ناحية الحجم السكانيّ بما بين 10-15 مليون نسمة، وفي حين يبلغ تعداد سكان إيران نحو 80 مليونًا يتجاوز سكان مِصْر 90 مليونًا. ولكنّ البلدين يتباينان كثيرًا من ناحية التنمية البشرية، ففي حين تأتي إيران في الترتيب 69 عالميًّا، فإنّ مِصْر تحتلّ الترتيب 111 وفق تقرير التنمية البشرية عام 2016. وفي حين بلغ الناتج القوميّ لإيران 1,289,9 تريليون دولار في 2015، بلغ 938,0 بليون دولار لمِصْر في السنة نفسها. ومن ناحية نصيب الفرد من الناتج القوميّ فإنه يبلغ 16,395 دولار سنويًّا في إيران، في حين لا يزيد في مِصْر عن 10,064 دولار[9]، وتمثل كل من مِصْر وإيران قوى مركزية في الشرق الأوسط، إحداهما في قلب العالَم العربي والثانية في قلب الشرق الأوسط والخليج.

ومن الناحية التاريخيَّة والمذهبيَّة، فإنّ لكلا البلدين تاريخًا طويلًا وحضارة قوميَّة خاصَّة، الفرعونية في مِصْر والفارسيَّة في إيران، وكلاهما تبدل عليه المذهب الشيعيّ والسنّي، فقد كانت إيران سنّية المذهب ولم يكُن فيها سوى أربع مدن شيعيَّة، وعقب تتويج إسماعيل الصفويّ ملكًا على إيران أعلن فرض المذهب الشيعيّ مذهبًا رسميًّا للدولة الصفوية عام (907هـ/1501م). أمّا مِصْر فقد خضعت للحكم الشيعيّ على عهد الدولة الفاطميَّة، فعندما جاء الفاطميّون إلى مِصْر سنة 358 هـ/969 م، عملوا على نشر المذهب الشيعيّ على الطريقة الإسماعيلية، وكان أهل مِصْر على المذهب السنّي، وأكثرهم على الطريقة الشافعية والمالكية، ولم يأتِ عهد الخليفة الخامس المستنصر إلا وأصبح المذهب الشيعيّ هو السائد في مِصْر، وتوارى المذهب السنّي في مناطق قليلة، وظل الأمر كذلك حتى جاء صلاح الدين الأيوبيّ إلى مِصْر وأسقط الخلافة الفاطميَّة عام 1171م، وقام بتحويل مِصْر إلى المذهب السنّي مرة أخرى بعد قرنَين على المذهب الشيعيّ.

ومن ناحية القوَّة العسكريَّة، فإنّ كلا الجيشين المِصْريّ والإيرانيّ في حجم متقارب، وكلاهما خاض صراعًا ممتدًّا مع قوة إقليميَّة أخرى، مِصْر مع إسرائيل، وإيران مع العراق، كما أنّ كلتا المؤسّستين العسكريّتين تقلّبت بين الأسلحة والعقائد الشرقية

والغربية، إذ امتلكت مِصْر السلاح السوفييتيّ وتأثرت بالعقائد العسكريَّة الشرقيَّة في عهد عبد الناصر، في حين احتفظت إيران بعَلاقة خاصَّة بالاتّحاد السوفييتيّ ثم بروسيا منذ الثورة الإسلاميَّة وحتى الآن. وكانت إيران الشاه مرتبطة ارتباطًا استراتيجيًّا بحلف الأطلنطي والسلاح الغربي. وإذا استقر الاتفاق النوويّ بين إيران والغرب، وانتظمت بوصلة التوجّه السياسيّ والدبلوماسيّ لإيران، فقد لا يكون مستغربًا أن تعيد الجمهوريَّة الإيرانيَّة توجّهها مرة ثانية إلى مرحلة انفتاح أشبه بمرحلة الانفتاح المِصْريّ على عهد الرئيس السادات، ولتنتهي إلى تحوّل ثانٍ كبير في السياسة الإيرانيَّة وتطبيع في عَلاقات إيران الغربية.

ومن الناحية السياسيَّة فقد تقلّب البلدان بين الأنظمة الملكية والجمهوريَّة، وبين التوجّهات القوميَّة والوطنية والإسلاميَّة، وبين المنظومات الغربية والشرقية والرأسمالية والاشتراكية، فمِصْر كانت مَلَكية محافظة قبل ثورة 1952، ثم تحوّلت إلى جمهوريَّة قوميَّة راديكاليَّة تميل ناحية الكتلة الشرقية في عهد عبد الناصر، ثم تحوّلت إلى دولة وطنية معتدلة تمالئ الكتلة الغربية في عهد السادات، وواصلت الخطّ ذاته في عهد مبارك، وشهدت ثورتين في يناير 2011 ويونيو 2013، لم تنتجا كثيرًا من التغيير في ما يتعلق بطبيعة نظام الحكم أو التوجّهات الخارجيَّة. وبالمثل كانت إيران ملكية شاهنشاهية حتى الثورة الإسلاميَّة 1979، تخللتها فترة قصيرة لرئيس الوزراء محمد مصدق الذي أحدث ثورة وطنية وغيّر توجّهات إيران الدوليَّة، ثم وقع الانقلاب عليه عام 1953 واستمرّ حكم الشاه حتى عام 1979. وفي حين استمر النظام الثيوقراطي في إيران منذ الثورة الإسلاميَّة فقد فشلت النسخة السنّية من الإسلام السياسيّ في أن تحتفظ بالحكم في مِصْر لأكثر من عام واحد (بين يونيو 2012 ويونيو 2013)، وهو أمر عكس الفرق بين طبيعة المؤسّسة الدينية وقوّتها في البلدين، ففي إيران انخرطت هذه المؤسّسة في الثورة وقادتها، وبنت شرعيّتها على أنقاض دولة الشاه، أمّا في مِصْر فقد تعارضت المؤسّسة الدينية -ممثلة في الأزهر الشريف- مع نظام الإخوان، ووقفت ضده في 30 يونيو 2013، وأعلنت تمسّكها بالدولة الوطنية المتجذرة في الحياة الوطنية والطابع القوميّ للمِصْريّين.

2- **عراقيل التطبيع وملامح التباين:** على الرغم من جوانب التشابه بين مِصْر وإيران، فإنّ أغلبها يرتبط بالاعتبارات الاستاتيكية الخاصَّة بالجغرافيا والخبرة التاريخيَّة والشخصيَّة الوطنيَّة والتقلّبات المذهبيَّة، وبعض هذه الجوانب شكليّ. ويبقى أنّ من

أكثر الأمور محلّ الاختلاف أمرَين يُعَدّان فاصلَين في تحديد الخطّ السياسيّ، وهما المسؤولان عن توجيه القدرات القوميَّة للدولة، ففي حين تمتلك إيران الثورة مشروعًا عابرًا للقوميَّة يتخطى الدول ويستهدف بسط الولاية الفارسيَّة على التكوينات الشيعيَّة في العالَم، ضمن مشروع عقائديّ يتحكم بالنهج السياسيّ للدولة، ويدفعها لمغامرات خارجيَّة في الجوار والإقليم والعالَم، فإنّ مشروع مِصْر الحاليّ -وبعد تجارِب فترة المدّ القوميّ في عهد القيادة الناصرية- ينحصر في الإطار الوطنيّ وحدود الدولة المِصْريَّة، ولا يستهدف التمدّد في الجوار، وهذه أهمّ نقاط الاختلاف بين مِصْر وإيران، وهي الخاصَّة بطبيعة توجّهات النظام وعقيدته الاستراتيجيَّة.

وإذا كانت هناك أوجه للتشابه بين جيشَي البلدين في الخبرات والعقائد العسكريَّة، فإنّ جوهر الاختلاف يتمثل في تركيبة الجيش وعقيدته الآيديولوجيَّة والاستراتيجيَّة، ففي إيران تنقسم القوّات المسلّحة إلى جيشٍ رسميّ يعود بجذوره إلى الدولة الوطنية في عهد الشاه، وقد شهد تغيرات عدة منذ 1979 غيّرت من جوهره وتركيبته ليتسق مع نظام الثورة، وجيشٍ رسميّ آخر -موازٍ للجيش الاحترافي- ذي صبغة عقيدية، تأسس عام 1979 خصيصًا للدفاع عن الثورة وتوجّهاتها الخارجيَّة، ويتمثل بالأساس في الحرس الثوريّ، الذي يتبع له أيضًا قوّات الباسيج (قوّات التعبئة العامَّة)، وهذا الجيش الموازي يتبنى عقيدة خاصَّة به، جزء منها يتعلق بنشر مبادئ الثورة وتصديرها إلى الخارج، ولا يتورّع عن القيام بمهام وعمليات عسكريَّة وغير عسكريَّة لا تندرج ضمن وظائف الجيوش النظاميَّة، وقد تشمل أنشطته في الخارج التخريب والعنف والتجسس ومساعدة حركات انقلابية وجماعات أدنى من الدولة، ويعمل كقوة ضبط وقمع داخليّ في أوقات الاضطراب، ويشكل موازنًا ورقيبًا على الجيش النظاميّ الأصليّ. وعلى مدى 30 عامًا تطوّرت قوّات الحرس الثوريّ إلى أن أصبحت القوَّة العسكريَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة الرئيسيَّة في إيران، وفي الآونة الأخيرة أصبح هو المتحكّم، ليس فقط بالأنشطة العسكريَّة وإنما بأهمّ مراكز القوَّة السياسيَّة في الدولة الإيرانيَّة. وهذه الحالة لتكوين جيش موازٍ للجيش الأصليّ لم تعرفها مِصْر تاريخيًّا، ويصعب أن تعرفها في ظل الدولة الوطنية، فليست هناك عقيدة سياسيَّة للدولة تطغى على نظام الحكم وتحرفه نحو هدف خاصّ، وليس هناك ازدواجية في نظام الحكم تجعل للجيش قيادة ثيوقراطية تتجاوز القيادة السياسيَّة، وليس هناك توجّهات سياسيَّة خاصَّة بالجيش تتجاوز توجّهات الدولة الوطنية.

والنقطة المحورية في الاختلاف السياسيّ بين مِصْر وإيران هي الفكرة المركزية التي تشكّل قلب العقيدة السياسيَّة للدولتين، والتي تتمثّل في إيران في الآيديولوجيَّة الشموليَّة الإسلامويَّة المذهبيَّة التي يحكم فيها رجال الدين والمذهب الاثنا عشريّ، في حين في مِصْر يتمحور مركز القلب للدولة وعقيدتها السياسيَّة حول المشروع والكِيان الوطنيّ، ولا وصاية للمؤسّسة الدينية على الدولة، ورجال الأزهر هم علماء دين وليسوا رجال سلطة سياسية، ولا عَلاقة لهم بالحكم أو الجيش.

والجانب الآخر يتعلق بالطبيعة الآيديولوجيَّة للسياسة الخارجيَّة، ففي حين تسود في إيران آيديولوجيا سياسيَّة مذهبيَّة تناصر التوجّهات التدخّلية في الجوار، تتبنى مِصْر مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخليَّة للدول الأخرى، ومِن ثَمّ فإنّ هناك دولة وطنيَّة في مِصْر في مقابل دولة عقائدية طائفية تدخّلية في إيران. وإلى حدّ كبير تعيش إيران الآن -في السياسة الخارجيَّة- مرحلة أقرب إلى المرحلة التي عاشتها مِصْر في عهد عبد الناصر، مع وجود العقيدة السياسيَّة التي تتبنى مشروعًا في الجوار، ولكن في حين كانت مِصْر تمارس دورها في المحيط العربي تحت مظلة الدور القوميّ، فإنّ إيران تمارس دورها في وسط عربيّ مغاير.

والخلاصة الأساسيَّة هي أن فترات التقارب بين مِصْر وإيران -على نحو ما كان في عهد الملكية في مِصْر قبل 1952 والحكم الشاهنشاهيّ في إيران تلك الفترة، ثم خلال فترة الرئيس السادات حتى عام 1979- كانت هي فترات التشابه في طبيعة النظامَين السياسيَّين، في حين شهدت فترات الاختلاف في طبيعة النظامَين مؤشّرات على التباعد، على نحو ما برز في عهد عبد الناصر والخطاب القوميّ في مقابل حكم الشاه الوطنيّ الفارسيّ، إذ وقفت الدولتان موقف الضدّ في جميع القضايا المتعلقة بالشرق وتباينت عَلاقات كل منهما بالقوّتَين العظميَين[10]. وكان لكل من مِصْر وإيران موقف مختلف من: حلف بغداد، ومبدأ أيزنهاور، وأزمتَي الأردن ولبنان عام 1958. وأيّدت مِصْر مصدق لإهانة الشاه، ودعمت دولة الإمارات في نزاعها مع إيران، وساندت في بقاء الخليج عربيًّا ومقاطعة خوزستان[11]. وفي عهد مبارك استمر تجميد العَلاقات على وقع الاختلاف في طبيعة النظامَين السياسيَّين. وقد ترتب على ما تقدّم أنه لا المعطيات السياسيَّة في مِصْر جعلت إيران عدوًّا أو صديقًا كاملًا لمِصْر، ولا المعطيات السياسيَّة في إيران جعلت مِصْر عدوًّا أو صديقًا كاملًا لإيران، وظلت العَلاقات بين بلدين يدوران في مدارَين منفصلَين، لا يتقاربان إلى حدّ الصداقة الكاملة ولا يبتعدان إلى حدّ الصراع

المطلق، إلا في فترات محدودة لا تنفي النتيجة السابقة. وبشكل عام يمكن تحديد أهمّ الموانع والعراقيل التي تقف أمام تطبيع العَلاقات المِصْريَّة-الإيرانيَّة في ما يلي:

أ- المشروع الإيرانيّ التوسعيّ والتفتيتيّ: يثير المشروع الإيرانيّ التوسعيّ في المِنْطَقة والتدخّل في الشؤون الداخليَّة للدول العربيَّة مثل لبنان والبحرين والعراق وسوريا واليمن بصورة مباشرة، وفي دول أخرى بصورة غير مباشرة، القلاقل المِصْريَّة. فهذا المشروع التوسعيّ الساعي إلى إنشاء الفلك الإيرانيّ على حساب الرابطة العربيَّة يعرقل تطبيع العَلاقات المِصْريَّة-الإيرانيَّة، وقد رسّخ هذا المشروع قناعة المِصْريّين بأنّ «العمود الفِقَريّ» للدولة المِصْريَّة -المتمثل في الخليج- في خطر[12]. وزاد القلق المِصْريّ بعد توافر بعض الدلائل على تدخّل إيرانيّ في مِصْر، ففي سنة 2004م اتهمت مِصْر إيران بمحاولة التجسس عليها من خلال تجنيد مواطن مِصْريّ قال النائب العام المِصْريّ أنه «جُنّد من قبل الحرس الثوريّ للتخطيط لاغتيال شخصيات مِصْريَّة»[13]. وفي آخر عهد مبارك اعتقل الأمن المِصْريّ أحد قيادات حزب الله داخل سيناء، واتهمته السلطات المِصْريَّة بالتخطيط لتنفيذ اغتيالات وتفجيرات في قلب القاهرة[14]. وخلال ثورة 25 يناير وبعدها اتهمت السلطات المِصْريَّة العناصر التابعة للحرس الثوريّ الإيرانيّ وحزب الله اللبنانيّ بتهديد السلم الاجتماعيّ في مِصْر، وبأنهم كانوا وراء اقتحام السجون المِصْريَّة[15]. وفي مايو 2011 طردت مِصْر المستشار الثالث ببعثة رعاية المصالح الإيرانيَّة وعدّته شخصًا غير مرغوب فيه بعد اتهامه بالتجسس.

ب- التوجّهات والتحالفات الاستراتيجيَّة الإيرانيَّة: ترتبط إيران بتحالفات ومحاور دوليَّة متعارضة مع التحالفات المِصْريَّة، وتقترب العَلاقات والروابط الدوليَّة لكل من مِصْر وإيران من أن تكون أقرب إلى العقيدة السياسيَّة والاستراتيجيَّة التي يصعب أن تتراجع عنها أيّ منهما، دون انهيار بنيان السياسة الخارجيَّة كله. في ضوء ذلك من المرجّح أن تكون لعودة العَلاقات بين مِصْر وإيران تكاليف على مِصْر تحديدًا، خصوصًا خلال الأزمات الدوليَّة الحرجة، وسيؤدّي تغيير خارطة التحالفات المِصْريَّة المستقرَّة في المِنْطَقة والإقليم إلى الإضرار بعَلاقات مِصْر الدوليَّة. وبالقطع هناك حسابات مِصْريَّة تتعلق بأعباء وتكاليف السياسات الإيرانيَّة الراديكاليَّة وما يمكن أن تدفع إليه من أضرار في عَلاقات مِصْر بالولايات المتّحدة، وفي ظل عَلاقات السلام مع إسرائيل، وهي التوجّهات التي تأسس عليها استقرار الدولة المِصْريَّة على مدى الأعوام الأربعين الماضية.

ج- النهج الخاصّ بإيران في القضيَّة الفلسطينيَّة: تَعُدّ إيران القضيَّة الفلسطينيَّة قضيَّة محوريَّة في سياستها الخارجيَّة، تضمن من خلالها مزيدًا من التعاطف في أوساط القواعد الجماهيرية بالداخل وفي الساحة العربيَّة. ولقد حملت الثورة الإيرانيَّة في بدايتها شعارات تحرريّة ركّزت على فلسطين، لذلك يصعب إعلان إيران تخلّيها الرسميّ عن القضيَّة لما تحققه لها من فوائد سياسيَّة، ولأن ذلك سيُعَدّ ابتعادًا عن المبادئ الأولى للثورة[16]. ولقد قامت إيران بتوظيف ودعم الجماعات الراديكاليَّة الفلسطينيَّة ضدّ منطق التسوية السائد وضدّ مبادرة السلام العربيَّة. وفي حين تؤمن الدولة المِصْريَّة منذ عهد الرئيس السادات بالحلّ السلميّ للقضيَّة الفلسطينيَّة، تنتهج إيران نهجًا مراجعًا وممانعًا. لكل ذلك سيظل النهج الإيرانيّ بشأن القضيَّة الفلسطينيَّة مؤثرًا في الحسابات المِصْريَّة بشأن استعادة العَلاقات، في ظلّ قلق مِصْر من المشروع السياسيّ والآيديولوجيّ للجماعات الراديكاليَّة والإرهابيَّة الحليفة لطهران.

د- الموانع والمعوقات الآيديولوجيَّة: هناك مُعوقات آيديولوجيَّة ومذهبيَّة تحول دون تطبيع العَلاقات بين مِصْر وإيران. فالمجتمع المِصْريّ بميراثه الثقافيّ وعقله الجمعيّ وذاكرته التراكميَّة لا يميل إلى التشيّع الدينيّ والسياسيّ، ويعزز ذلك ما يؤكّده البعض من أن الدولة الفاطميَّة رغم أنها مكثت في مِصْر لأكثر من 200 سنة فإنّ المجتمع المِصْريّ ظلّ سُنيًا، وظلّ التشيّع الفاطميّ في إطار المؤسّسات الدينيَّة الرسميَّة فقط، دون المساس بهُوِيَّة المِصْريّين ونسيجهم المجتمعيّ. وبعد زوال الدولة الفاطميَّة تمأسست المؤسّسة الدينيَّة المِصْريَّة في صورة الجامع الأزهر، الذي أُنيط به الدفاع عن المذهب السنّي، وظلّت الذاكرة الأزهريَّة تتوجّس من التشيّع السياسيّ، مستحضرة التجربة الفاطميَّة المريرة، وهناك هواجس أزهريَّة دفينة تجاه التشيّع السياسيّ والتمدّد الصفويّ، يتلقاها الأزاهرة عبر المناهج التي تُدرس في الأزهر، وما زالت مناهج هؤلاء ومَن جاء بعدهم من المدرسة الكلاميَّة السنّية تُدرس في أقسام العقيدة والفلسفة في جامعة الأزهر، وفي أروقة الجامع الأزهر[17]. كذلك هناك الحوزة العلميَّة في قمّ -إخباريَّة وأصوليَّة- التي تتخذ منهجًا صارمًا ضدّ التسنّن ومقدسات السنَّة[18]، ولا تميل إلى المقاربات السياسيَّة في تصدير وترويج دعاوى التقريب والوحدة، لذلك فإنّ التباين كبير والفجوة شاسعة بين المؤسّستَين الدينيتَين السنّية المِصْريَّة والشيعيَّة الإيرانيَّة، وكلتاهما تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية في مثل هذه المسائل، وكلتاهما تؤثر على المزاج الدينيّ للشعبَين، ومِن ثَمّ تكبحان أيّ محاولات سياسيَّة للنهوض بالعَلاقة أو تطبيعها[19]، وتزداد

الفروقات، لا سيّما في ظلّ تبنّي إيران للآيديولوجيا الثوريَّة ومنظومة ولاية الفقيه التي لا تكتفي بعَلاقات مبنيَّة على المصالح الطبيعية والاحترام المتبادل بين الدول، ممّا يثير هواجس المؤسّسات الدينيَّة التقليديَّة والمحافظة في مِصْر»[20].

3- **جديد العَلاقات الثنائيَّة بعد ثورة 2011:** كان لثورة يناير المِصْريَّة 2011 تأثيرها على التفكير الإيرانيّ بشأن مِصْر، فارتفع الطموح الإيرانيّ بكسب حليف في القاهرة، وكان لمِصْر مبارك دور أساسيّ في إعاقة جهود إيران لتسليح حركة حماس عبر الحدود المِصْريَّة مع قطاع غزة، ومنع مرور السفن العسكريَّة الإيرانيَّة عبر قناة السويس، والوقوف مع السنَّة ضدّ حزب اللّه في لبنان، ومِن ثَمّ أبرقت الإطاحة بمبارك لطهران بفرصة لإصلاح العَلاقات[21]. كما كان للثورة المِصْريَّة تأثيرها على الداخل الإيرانيّ، فسعى الإعلام الإيرانيّ الرسميّ إلى القفز على مشهد مطالبات المِصْريّين بالديمقراطيَّة والدولة المدنيَّة، وجرى تصوير الانتفاضات العربيَّة على أنها ثورات إسلاميَّة استلهمت النموذج الإيرانيّ. أمّا المعارضة الإيرانيَّة فقد عملت على الربط بين مظاهرات المِصْريّيبن وتجاهل مبارك للمطالب الشعبيَّة، وردّ فعل الحكومة الإيرانيَّة على الحركة الخضراء في 2009[22].

وعلى الرغم من أن ثورة يناير 2011، ثم حكم الإخوان (بين يونيو 2012 ويونيو 2013)، كادا أن يُدخلا جديدًا في عَلاقات البلدين، فإنّ المنتج النهائيّ للحدثين لم يكسر القاعدة العامَّة للعَلاقات، فقد كانت إيران من أُولى الدول التي هنّأت محمد مرسي بفوزه في الانتخابات، وعلّق وزير خارجيَّة إيران (آنذاك) علي أكبر صالحي على إعلان فوز مرسي بالقول إنّ «هذه هي المحطة النهائية للصحوة الإسلاميَّة»[23]. واستمرارًا لذلك شهدت سنة حكم الإخوان في مِصْر تصاعدًا غير مسبوق في وتيرة العَلاقات الثنائية، كان أهمّ مظاهره زيارة الرئيس السابق مرسي لإيران، وزيارة الرئيس السابق أحمدي نجاد لمِصْر، ومع ذلك فقد انتهى نظام مرسي إلى المفاهيم نفسها التي تتبنّاها الدولة المِصْريَّة، ولم يستطع أن يتحوّل بسياسة مِصْر الإقليميَّة نحو إيران، وبدا الدفء المبكّر بين القاهرة وطهران في أغلبه أقوالًا أكثر منه أفعالًا[24].

وفي ضوء ذلك لم يكُن غريبًا أن يؤكّد رئيس مجلس الشورى المِصْريّ، د. أحمد فهمي الذي ينتمي إلى الإخوان المسلمين، في سنة الإخوان دعمَ بلاده الكامل لأمن دول الخليج العربيّ، وأنه يمثل لمِصْر «خطًّا أحمر»، وهو ما يشير إلى المبادئ نفسها المستقرة لنظام مبارك[25]. وكانت الأزمة السوريَّة أحد أسباب توسّع الهوَّة بين مِصْر وإيران في

عهد مرسي، إذ عدّت مِصْر مرسي أن الثورة السوريَّة لا يمكن التخلّي عنها أخلاقيًّا وآيديولوجيًّا[26]، في حين يعدّ الإيرانيّون أن الدفاع عن دمشق كالدفاع عن طهران[27]. وكانت هذه الممانعة المِصْريَّة في وجه التودّد الإيرانيّ -حتى في ظل حكم الإخوان- مثار دهشة من الصحافة الإيرانيَّة، فنشر الكاتب الإيرانيّ رضا غبيشاوي في موقع «عصر إيران» مقالًا بعنوان «الحب من طرف واحد.. أيُّ عزة في التوسل إلى مِصْر؟»[28].

وقد روى د. عبد اللّٰه النفيسي، الذي كان قريبًا من حكم الإخوان في مِصْر خلال تلك الفترة، أنه في مارس 2013 كان في زيارة للقاهرة، وأن أحد مساعدي الرئيس محمد مرسي أخبره بأن علي أكبر صالحي وزير الخارجيَّة الإيرانيّ آنذاك، الذي وصل إلى القاهرة في اليوم نفسه، عرض على الرئيس مرسي عروضًا مغرية، إذ طرح أن تزوّد إيران مِصْر بـ30 مليار دولار لمساعدتها في هذه الظروف غير الطيّبة، وأن تقوم إيران بتزويد مِصْر بعدد خبراء صناعيين ما بين 1000 إلى 2000 لإحياء المصانع المِصْريَّة التي توقفت إثر سقوط نظام مبارك، ووعد بالحرص على أن يصل أعداد السياح الإيرانيّين 5 ملايين سائح لتعويض الخسائر في قطاع السياحة المِصْريّ. ويضيف النفيسي أن الرئيس مرسي سأله: «وماذا تريدون مقابل ذلك؟»، قال: «نريد عودة العَلاقات بيننا وبينكم (سفارة وسفارة)، ونريد جريدتَين يوميتَين تحت إشرافنا، ونريد كل المساجد والأضرحة التي بُنيت في مِصْر في العصر الفاطميّ لكي نعيد إحياءها وصيانتها وترتيبها وتكون تحت إشرافنا»[29]. ويشير ذلك إلى أن الغطاء الآيديولوجيّ للدولة الإيرانيَّة هو غطاء سياسيّ مصلحيّ بالأساس، وذلك ينطبق على عَلاقة إيران بمختلف الأنظمة والدول، بما فيها تلك التي قد تتشابه معها آيديولوجيًّا.

وإلى حدّ كبير، عكست فترة حكم مرسي والإخوان القاعدة الأساسيَّة التي سبق التحدث عنها، وهي أنّ اقتراب وتشابه النظام السياسيّ في البلدين كان هو العامل الحاسم في التقارب أو التباعد، وأنه في فترة الإخوان كان هناك قدر من التقارب الآيديولوجيّ والسياسيّ، على الرغم من الاختلاف المذهبيّ، وهو ما يشير إلى أن التسييس المذهبيّ للنظام الإيرانيّ وللإخوان يتفوّق على انحياز أيّ منهما للمذهبية التقليدية، إذ يتقارب الإخوان السنَّة سياسيًّا مع الشيعة رغم الفارق المذهبيّ العقيديّ، وتعود جذور هذا التقارب السياسيّ والروحيّ بين إيران والإخوان إلى ما قبل الثورة الإيرانيَّة 1979، إذ كان هناك إعجاب من بعض قادة الثورة بحسن البنّا زعيم الإخوان، وحتى الآن يجري تعليق صور «البنّا» في بعض المعارض والمؤتمرات العامَّة في إيران

إلى جانب صور حجج الإسلام وآيات الله من المرجعيات وقادة الثورة. وتقليديًّا نظر الإخوان إلى نموذج الثورة الإيرانيَّة على أنه النموذج الذي يمكن تطبيقه في مِصْر، ووقفت المنصّات الإعلاميَّة الإخوانيَّة إلى جانب الثورة الخمينيَّة مدافعة عنها في وجه الإعلام «الساداتيّ الأمريكيّ» على نحو ما كانوا يشيعون[30]، ولكل ذلك رفضت إيران أن تصنّف الإخوان كجماعة إرهابيَّة[31].

ثانيًا: مواقف الفاعلين الرئيسيّين في القرار المِصْريّ بتطبيع العَلاقات مع إيران

من تشريح مواقف الأجهزة والفاعلين الرئيسيّين في ما يتعلق بقرار استعادة العَلاقات مع إيران، يتضح أنه من القرارات المعقدة بالنسبة إلى مِصْر، إذ إنّه يختلف كثيرًا عن القرار بإعادة العَلاقات مع دولة عاديَّة أو طبيعيَّة. وبالنظر إلى أن مبدأ تحريم التدخّل في الشؤون الداخليَّة للدول الأخرى هو أحد المبادئ المستقرة في السياسة الخارجيَّة والعقيدة السياسيَّة للدولة المِصْريَّة، فإنّ هناك تعارضًا تامًّا مع العقيدة السياسيَّة الإيرانيَّة القائمة على تصدير الثورة والتدخّل في الجوار، وهو ما يترك مساحات اختلاف كبيرة بين البلدين، فلا يعني مِصْر واقع التعدّدية في القرار الوطنيّ في إيران، ولكن ما يهمّها هو الوثوق بأنه لا ممارسات أو سلوكيات أخرى غير السياسات الرسميَّة للدول.

وإذا تناولنا مجموعة الفاعلين المِصْريّين الأساسيّين المختصّين بقرار استعادة العَلاقات مع إيران، يتضح ما يلي:

1- **مؤسّسة الرئاسة:** كان للرئيس مبارك رؤية خاصَّة للعَلاقة مع إيران سيطر عليها المنظور الأمنيّ، وكان مبارك قد أرسى عَلاقة خاصَّة مع دول الخليج العربيَّة أمنت عَلاقات مِصْر معها من الأزمات التي شهدها عهد عبد الناصر وأواخر عهد السادات، فكان مبارك الأكثر اقترابًا من الهموم الأمنية لدول الخليج، وفي كل المرات التي تحدّث فيها عن الشأن الخليجيّ، على مدى فترات حكمه، فقد عبّر عن التزام مِصْر بأمن الخليج، عادًّا أنه «خط أحمر». وكانت لدى مبارك قناعة بأن إيران تعمل على الإضرار بالأمن القوميّ العربيّ، وهو ما عبّر عنه بأكثر من أسلوب وطريقة. وفي أحد حواراته يقول، بالعامّيَّة المِصْريَّة: «إيران عاوزة تسيطر على دول الخليج، والعقبة اللي في زُورها مَصْر، إيران عاوزة تُوصَل لِمَصْر، وفي إطار حرّية الصحافة وحرّية التعبير عاوزين يخُشّوا ويلعبوا في مَصْر، وحسّيت إنهم عاوزين ييجوا مَصْر لسبب وحيد: يقدروا يلتقوا مع مواطنين من الدول العربيَّة الكتيرة، ويبتدوا يعملوا خلايا ضدّ هذه الدول من مَصْر،

ومِن ثَمّ جميع الدول العربيَّة ينبّهوا على مواطنينهم ما يروحوش مَصْر»[32]. وفي حوار له مع شبكة «بي بي إس» الأمريكيَّة قال: «أقول لإيران لا تتدخلوا في الشؤون الداخليَّة للدول العربيَّة الأخرى». وحين سُئل عمّا إن كانت مِصْر وإيران تتسابقان على المِنْطَقة، قال: «نحن لا نقارن أنفسنا بإيران، إيران ماهيش دولة عربيَّة أوّلًا، هُمَّ بيحاولوا يسيطروا في بعض الأماكن لكن لن ينجحوا، إحنا قادرين إن إحنا نقف، نحن لا نتسابق مع أحد»[33]. وفي كلمة له في أبريل 2009 (عقب القبض على خلية لحزب الله اللبناني) انتقد الموقف الذي يدّعي المقاومة (مشيرًا إلى إيران)، قائلًا: «إنّ مِصْر -بقامتها ومكانتها- لن تتسامح مع من يستبيح أرضها وحدودها وسيادتها». وأضاف: «إننا لا نبادر بالعدوان على أحد أو بالتدخل في الشأن الداخليّ لأحد، لكننا لا نسكت أبدًا على من يبادرنا بذلك، لا نحدّد مواقفنا وفق هوى الميليشيات والفصائل ومن يرفعون شعارات المقاومة فيجلبون الخراب لشعوبهم»، و«نحذر من تدخّل إيران في الشأن العربيّ، ولن نتردد في اتخاذ مواقف تحمي أمن مِصْر القوميّ في صلته بمِنْطَقة الخليج والبحر الأحمر»، بل انعكس موقف مبارك من إيران على نظرته إلى الشيعة العرب، ففي أحد تصريحاته -التي خلّفت ردود فعل واسعة- قال إنّ «الشيعة ولاؤهم لإيران، أغلبهم ولاؤهم لإيران، ولاؤهم مش لدولهم المعنية»[34]. ويدلل ذلك على إدراك مبارك للتدخل الإيرانيّ في الشؤون الداخليَّة للدول العربيَّة والإضرار الإيرانيّ بالأمن القوميّ المِصْريّ.

وباستثناء الانعطافة القصيرة للرئاسة المِصْريَّة خلال سنة حكم الإخوان والرئيس مرسي، لم يشهد موقف الرئاسة المِصْريَّة من العَلاقات مع إيران أيّ تغييرات أساسيَّة منذ ذلك، إذ تبنى الرئيس السيسي الموقف نفسه من إيران، وعبّرت الرئاسة المِصْريَّة عن مواقف وتصريحات مماثلة لتلك التي كانت تصاغ في عهد مبارك، والتي تؤكّد على ارتباط الأمن القوميّ المِصْريّ بأمن الخليج والبحر الأحمر، وتشدد على أن أمن الخليج خطّ أحمر، وتدعو إلى احترام مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخليَّة للدول، بل كان الرئيس السيسي أكثر صراحة في تأكيده على وقوف مِصْر مع أشقائها في الخليج في مواجهة إيران، ما برز في كلمته -عقب ترؤسه اجتماعًا للمجلس الأعلى للقوّات المسلّحة- في أوائل أبريل 2015، التي أكّد فيها أن «أيّ حدّ يقترب من أشقائنا نحن سنتصدى له بكل ما أوتينا من قوة». ولقد أصبح تعبير «مسافة السكّة» عنوانًا للعقيدة المِصْريَّة بشأن أمن الخليج، وهو يخصّ بالأساس تهديدات إيران، وبشكل عام يتضح حرص الرئاسة المِصْريَّة على تبنّي مبادئ محدّدة بخصوص التهديدات لأمن الخليج، دون التصريح بالعداء لإيران، ودون التصريح بأن إيران هي المهدّد.

2- **وزارتا الدفاع والخارجيَّة والأجهزة السياديَّة:** يتضح من مواقف الوزارات السياديَّة وأجهزة الأمن القوميّ المِصْريَّة أن هناك انتباهًا لمسألة التدخّل الإيرانيّ في الشؤون الداخليَّة للدول العربيَّة، وأن هذا الانتباه زاد في السنوات الأخيرة، بعد الكشف عن محاولات تدخّل من جانب حزب اللّه في مِصْر ورفع قضايا ضدّ عناصر من الحزب قبض عليهم في مِنْطَقة القناة في أواخر عهد مبارك، وهي قضيَّة ذاع صيتها عامَي 2009-2010، وعُرفت باسم «خلية حزب اللّه»، وكانت محكمة أمن الدولة العليا أصدرت في 28 أبريل 2010 أحكامًا بالسجن لمدد تتراوح بين 25 عامًا وستة أشهر للمتّهمين في القضيَّة، ونسبت إليهم (وهُم لبنانيان وخمسة فلسطينيين وسوداني و18 مِصْريًا) عددًا من الاتهامات، من بينها التخابر مع من يعملون لصالح جهة أجنبيَّة بهدف القيام بأعمال إرهاب داخل الأراضي المِصْريَّة، وتحديدًا ضدّ السفن والبوارج العابرة بقناة السويس والسائحين الأجانب والمنشآت السياحيَّة، والانضمام إلى جماعة غير مشروعة كان الإرهاب من الوسائل التي تُستخدم في تحقيق أغراضهم، وحيازة مفرقعات، والتزوير في الأوراق الرسميَّة[35].

وحتى ذلك الحين، لم يكُن ثمة ارتباط كبير في العقل المِصْريّ بين خلية حزب اللّه وإيران، وكان يجري الاقتصار على النظر إلى الخلية كجزء من التحرّك والنشاط الخاصّ بالحزب، وربما أرادت الدولة المِصْريَّة الإبقاء على حقيقة التدخل الإيرانيّ سرًّا، إذ كشفت إحدى وثائق «ويكيليكس» عن إدراك المسؤولين المِصْريّين لحقيقة الربط بين أنشطة حزب اللّه وحماس وإيران، وأشارت برقيات أمريكيَّة في أبريل 2009 إلى أن وزير الداخليَّة المِصْريّ اللواء حبيب العادلي كان وراء تفكيك خلية حزب اللّه في سيناء، وكذلك «خطوات لوقف تدفّق أسلحة إيرانيَّة من السودان عبر مِصْر إلى غزة». وجاء في الوثائق أن مدير المخابرات المِصْريَّة آنذاك، اللواء عمر سليمان، قال إن مِصْر أرسلت رسالة واضحة إلى إيران مفادها أنها إذا تدخلت في مِصْر فإن مِصْر ستتدخل في إيران[36]. وذكرت إحدى الوثائق أن اللواء سليمان قال خلال اجتماعه بالسفير الأمريكيّ في القاهرة عام 2008 إن «مِصْر تعاني من التدخّل الإيرانيّ في شؤونها الداخليَّة، سواء عن طريق تنظيم القاعدة، أو حزب اللّه اللبناني، أو جماعة الإخوان المسلمين»، وإنّ مدير المخابرات المِصْريَّة قال لرئيس أركان القوّات المسلّحة الأمريكيَّة إنّ إيران حاولت تجنيد البدو ليقوموا بتهريب الأسلحة إلى حركة حماس في قطاع غزة، ويدلل كل ذلك على إرهاصات تشكّل عقيدة داخل أجهزة الأمن القوميّ المِصْريَّة قبل 2011 بتنامي التهديد الإيرانيّ على مِصْر.

وعلى جانب وزارة الدفاع المِصْريَّة، فإنّه يصعب التعرّف على موقف محدّد من إيران داخل هذه المؤسّسة، وإن كان موقف مِصْر الداعم للعراق خلال الحرب العراقية-الإيرانيَّة على الأرجح ترك انطباعات متبادلة غير ودّية. وبالإمكان التفرقة -في فكر المؤسّسة العسكريَّة المِصْريَّة- بين إيران التي تشكّل مهددًا لأمن الخليج، وإيران التي تمثل دولة إسلاميَّة تقف في الموقف الاستراتيجيّ العام كإحدى قوى التوازن الإقليميّ، وفي بعض الجوانب يتسق الموقف الإيرانيّ في سوريا بعد ثورة 2011 مع الهدف الأساسيّ للدولة المِصْريَّة في بقاء سوريا موحدة، وفي السنوات الأخيرة طُرحت العَلاقات العسكريَّة بين البلدين في مناسبتَين هامّتَين، الأولى في فبراير 2011 حين عبرت سفينتان حربيّتان إيرانيّتان قناة السويس في طريقهما إلى سوريا، والثانية في فبراير 2012 مع سماح المجلس العسكريّ المِصْريّ بعبور سفن حربيَّة إيرانيَّة متّجهة إلى البحر المتوسط عبر قناة السويس، وكان الرئيس مبارك رفض من قبل عبور سفن عسكريَّة إيرانيَّة للقناة. وفي تفسيره لذلك قال الفريق مهاب مميش رئيس هيئة قناة السويس: «كانت إحدى السفن الإيرانيَّة تحمل سلاحًا روسيًّا يذهب إلى سوريا، واكتشفها الأمريكيّون فاعترضوها وفتّشوها، وطلبوا منّا هم والجانب الإسرائيلي ألا تمرّ السفينة في قناة السويس فرفضنا بقوَّة وحسم، ما أغضب الولايات المتّحدة الأمريكيَّة»، وبرر «مميش» الموقف المِصْريّ قائلًا: «لا نستطيع اعتراض أو منع سفينة محمّلة بالسلاح من المرور في القناة أيًّا كانت جنسيتها أو وجهتها، لأننا موقّعون على اتفاقيَّة القسطنطينية التي تنصّ على عدم منع أيّ سفينة من المرور، ونحن نحترم اتفاقيّاتنا»[37].

أمّا وزارة الخارجيَّة المِصْريَّة فموقفها من إيران يتأثر بوجهتَي نظر تتردّدان وسط النخبة السياسيَّة في مِصْر: الأولى التي تتبنّى الموقف الرسميّ للدولة من أمن الخليج، ولكنها تدعو إلى الاحتفاظ بمساحة حركة تسمح بالاستفادة بأيّ جهد يعظم مكاسب الدبلوماسيَّة المِصْريَّة، ويفتح قنوات دبلوماسيَّة في التفاعل مع إيران، على نحو يبقي العَلاقة الاستراتيجيَّة مع الخليج ويترك الباب مواربًا مع الجمهوريَّة الإيرانيَّة، وهو الأمر الذي مكّن في أوقات محدّدة من عقد لقاءات وتبادل زيارات عادية بين المسؤولين المِصْريّين والإيرانيّين، لم تسفر عن تطوّرات ذات شأن لكنها حافظت على قنوات اتصال في مستويات دنيا وفي ظروف محدّدة. أمّا وجهة النظر الثانية وهي محدودة وسط النخبة المِصْريَّة فإنها تتبنّى موقفًا يدعو للتواصل والانفتاح المباشر على إيران، إمّا لتوظيف ذلك سياسيًّا في أوقات الأزمات وإمّا لتوسيع الخيارات الاستراتيجيَّة للدولة،

وأيضًا لأجل تلطيف حدَّة الاشتباك المذهبيّ المتفاقم في الإقليم. ولا تعتقد وجهة النظر هذه بأن ذلك سيؤثر سلبًا على موقف مِصْر المساند لدول مجلس التعاون الخليجيّ، وعلى الرغم من استمرار طرح وجهتَي النظر فإنّ وجهة النظر الرسميَّة التي تقدّم العَلاقة مع دول الخليج العربيَّة لم تتغير.

ولفترات متقطعة كان يصدر عن وزارة الخارجيَّة المِصْريَّة إشارات محدودة إلى اتجاه مِصْر لتطبيع العَلاقات مع إيران، لكن ذلك سريعًا ما كان يجري تجاهله، ففي 2004 -وبعد حضوره القمَّة الإسلاميَّة في إيران- صرّح أحمد ماهر وزير الخارجيَّة آنذاك بأنه اتُّفِق من حيث المبدأ على إعادة العَلاقات الدبلوماسيَّة بين مِصْر وإيران إلى وضعها الطبيعيّ، وأن ما يتبقى الآن هو بعض الإجراءات التي تأمل مِصْر ألا تستغرق وقتًا طويلًا، ومع ذلك فقد مضى حتى الآن 13 عامًا دون تطوّر يُذكر. وبعد ثورة يناير 2011 تجدّد داخل وزارة الخارجيَّة طرح وجهة النظر التي تدعو إلى بناء عَلاقات مع إيران وتحقيق قدر من التوازن في عَلاقات مِصْر الخارجيَّة والإقليميَّة، على نحو ما عبّر عنه د. نبيل العربي، الذي تولى منصب الوزارة لنحو ثلاثة أشهر (من مارس إلى مايو 2011)، ومع ذلك فقد توقفت خطوة «العربي»، ولم تمكّنه فترته المحدودة من الارتقاء بمستوى العَلاقات عن ذلك الذي ظلّ قائمًا منذ عام 1991، وهو مستوى بعثة رعاية مصالح برئاسة سفير. وفي الحقيقة، لقد ظلّت وزارة الخارجيَّة على لغتها الدبلوماسيَّة نفسها خلال فترة حكم مبارك، وفي كل مرة كانت تطرح فيها مسألة إيران كان يجري طرح أسباب إجرائية وهامشية، دون التطرّق إلى الجوهر.

وفي السنوات الأخيرة برز اتجاه في الخارجيَّة المِصْريَّة -يدعمه دبلوماسيّون وخبراء- يدعون إلى تطوير الحوار مع إيران، إذ كتب الدبلوماسيّ والمفكر المِصْريّ الدكتور مصطفى الفقي في عام 2006 مقالًا -لا يزال يجري الاستشهاد به- بعنوان «مِصْر: شعب سُنّي المذهب شيعيّ الهوى!»، مؤكّدًا فيه أن مِصْر كانت البلد الذي استقبل آل البيت في القرن الأول الهجريّ واحتفى بهم، وكاد يتشيّع لهم حتى اليوم، كما أنها البلد الإسلاميّ السنّي الذي يدرّس أزهره الشريف -بقيمته التاريخيَّة ومكانته الدينيَّة- الفقه «الجعفريّ» جنبًا إلى جنب مع فقه أهل السنَّة بمذاهبه الأربعة المعروفة، كما أنّ مِصْر التي كانت أول دولة شيعيَّة في التاريخ عندما وصل إليها «الفاطميون» من شمال إفريقيا ليؤسّسوا الدولة الإسلاميَّة التي رسمت وجه الحياة في مِصْر وصاغت تقاليد المجتمع وشكّلت قيمه الباقية[38].

وفي السياق ذاته دعا أحمد ماهر وزير الخارجيَّة الأسبق إلى تدشين حوار إيجابيّ بين العرب وإيران، مشيرًا إلى أنه ليس من المعقول أن تتّجه الولايات المتّحدة، العدوّ الأكبر لإيران، إلى الحوار المباشر معها في حين نظلّ نحن العرب في عداوة مع طهران. وأضاف أن «إيران دولة إقليميَّة ذات ثقل مِثل تركيا ويجب الاستفادة منها»، عادًّا أن لطهران أخطاء يمكن تصويبها[39]. واستبعد «ماهر» وجود مشكلة مِصْريَّة-مِصْريَّة في عودة العَلاقات بين طهران والقاهرة، مؤكّدًا أن المشكلة في الأساس إيرانيَّة، لافتًا إلى أن ثمة جانبًا نفسيًّا يخصّ الطرف المِصْريّ في ما يتعلق باحتفاء طهران بالجدارية الضخمة التي تحمل صورة خالد الإسلامبولي الذي اغتال السادات، وعدّ ماهر أن تحفظات أَمنيَّة هي التي تعطّل عودة العَلاقات المِصْريَّة-الإيرانيَّة[40].

وكان د. نبيل فهمي وزير الخارجيَّة السابق هو الآخر بين دعاة الحوار مع إيران، ولكنه في حين وصف إيران بأنها دولة مُهِمَّة، ولها حقوق مشروعة، أكّد أنها تتحرك بخشونة وعنف وبلا استحياء، وتتدخّل في شؤون الدول العربيَّة، مشيرًا إلى أنه يؤيد إجراء الحوار العربي معها، شريطة أن تُظهر حسن نيتها بالأفعال وليس بالأقوال[41].

ومع ذلك فما زال المنطق الأمنيّ يسيطر على المنطق السياسيّ والقرار المِصْريّ بشأن إيران، وفي حين يركز منطق السياسة على الفوائد السياسيَّة والاقتصاديَّة من تطبيع العَلاقات، ويأخذ في حسبانه -في الوقت نفسه- اليقظة بخصوص المخاوف الأمنية المشروعة، فإنّ منطق الأمن يركز فقط على أخطار احتمالات الاختراق الإيرانيّ للمجتمع المِصْريّ في ما يخصّ نشر التشيّع أو الإرهاب. ولذلك تظلّ الأجهزة الأمنية في مِصْر -وليس وزارة الخارجيَّة- هي الممسكة بمِلَفّ إيران، وتؤكّد القيادة الأمنية في مِصْر على أن تحسين العَلاقات ينبغي أن يتمّ على نحو أبطأ لأنه ليس هناك أدلَّة دامغة على أن إيران تخلّت عن دعمها للإرهاب. في المقابل، تعتقد القيادة الدبلوماسيَّة أن الدعم الإيرانيّ للأصوليَّة الإسلاميَّة على مستوى منخفض جدًّا، بشكل يسمح لمِصْر باستئناف العَلاقات معها. وكان وزيرا الخارجيَّة الأسبقان عمرو موسى ونبيل العربي قد دعوَا إلى تحسين العَلاقات، ولكن الأجهزة الأَمنيَّة اعترضت لأنّ منطق الأمن أصرّ على أنّ إيران تدعم الأصوليَّة الإسلاميَّة[42].

3- **المؤسّسة الدينيَّة:** على الرغم من أن تأثير المؤسّسة الدينية في مِصْر على قرار السياسة الخارجيَّة قد لا يكون ملموسًا، فإنه بالنسبة إلى العَلاقات مع إيران نرى موقف هذه المؤسّسة بالغ الأهميَّة، من نواحٍ عديدة، فجزء أساسيّ من القيود والمحدّدات التي

أثّرت في القرار المِصْريّ نحو إيران يتعلق بالوضع الداخليّ والمخاطر المحتملة من جرّاء بناء العَلاقات مع إيران، خصوصًا في ظلّ نظام إيرانيّ يستهدف تصدير الثورة والآيديولوجيا المذهبية، وهو أمر يتعلّق بأخصّ شؤون المؤسّسة الدينية والأمن القوميّ، إذ تعدّ المؤسّسة الدينيَّة (ممثلة في الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف ودار الإفتاء) مسؤولة عن تقديم الدين الصحيح وفق المذاهب السنّية الأربعة (المالكي، والحنفي، والشافعي، والحنبلي). وترتبط المؤسّسة الدينيَّة الرسميَّة بالموقف الوطنيّ والأمن القوميّ، ولذلك حين برزت توجّهات من جانب الرئيس مرسي نحو استعادة وتطوير العَلاقة مع إيران، انتاب المؤسّسة الدينيَّة بعض القلق، ما برز بشكل واضح في موقف الأزهر خلال زيارة الرئيس السابق أحمدي نجاد لمِصْر في فبراير 2013م، ففي اجتماع شيخ الأزهر د. أحمد الطيب مع الرئيس الإيرانيّ قال الطيب إنّ «الأمر الجلل الذي يجب التركيز عليه هو الاختراق الشيعيّ لمِصْر ولمذاهب أهل السنَّة والجماعة، ونحن نرفض رفضًا قطعًا هذا الاختراق من الشيعة، ولا نحبّ لشباب مِصْر وأهلها أن يتشيعوا»، مضيفًا أنه «على الرغم من أن الأزهر يرى ويسمع دائمًا سَبّ الصحابة والسيدة عائشة والإمام البخاري، فإننا نضبط أنفسنا ولا نريد أن يُجَرّ الأزهر إلى معركة كلّنا في غنى عنها»[43]. وعَكَسَ المؤتمر الصحفيّ الذي عقده الرئيس الإيرانيّ داخل الأزهر -عقب لقائه مع الطيّب- قدرًا من عدم الودّ معه داخل المؤسّسة، ومع ذلك فعلى الأرجح أن موقف الأزهر السابق خلال زيارة الرئيس الإيرانيّ قد جاء في سياق وضع مِصْريّ عام لم يكُن يتفق مع حكم الإخوان المسلمين وتوجّه الرئيس مرسي نحو إيران.

ولا يمكن تجاهل مواقف المؤسّسة الدينيَّة الموازية للمؤسّسة الرسميَّة، وهي التيّارات والقوى السلفيَّة بفروعها وتشكيلاتها المختلفة، التي كان لها دور كبير في رفع درجة انتباه الأجهزة الأمنيَّة المِصْريَّة مخافة تأسيس تكوينات مجتمعيَّة شيعيَّة تكون مجالاً للاستهداف السلفيّ، ومِن ثَمّ تدخل الدولة المِصْريَّة مرحلة التجاذب الطائفيّ غير الموجود في تاريخها وأدبياتها[44]. ولقد استبدّ بالمؤسّسات الدينيَّة الرسميَّة وغير الرسميَّة هاجس الاختراق الشيعيّ بغطاء إيرانيّ، لذلك فخلال زيارة أحمدي نجاد لمِصْر أشادت الدعوة السلفيَّة وذراعها السياسيَّة المتمثلة في حزب النور بموقف مشيخة الأزهر الرافض للتشيّع في مِصْر والمندّد باضطهاد أهل السنَّة في إيران. وأعلن حزب النور تحفّظه على زيارة أحمدي نجاد، مؤكّدًا أنّ الحوار مع الرئيس الإيرانيّ يجب أن يشمل خمس نقاط، هي: الوقف الفوريّ لمذابح أهل السنَّة والجماعة في سوريا والأحواز،

وضرورة تفكيك التنظيمات المسلَّحة الشيعيَّة التي تعمل علي بث الفتن والعنف في أرجاء المِنْطَقة، ومناقشة مِلَفّ حقوق الإنسان لأهل السنَّة والجماعة في الدول التي تقوم إيران بالتدخل في سياساتها، وتأكيد عدم السماح بنشر التشيّع وتغلغله في مِصْر، بما لها من عمق تاريخيّ وجغرافيّ، والتأكيد على عدم السماح لدولة إيران بنشر التشيّع والثورات الشيعيَّة في دول الخليج العربيّ، باعتبارها عمقًا استراتيجيًا لجمهوريَّة مِصْر العربيَّة[45].

وعلى الرغم من وجود جماعات وطرق صوفية عديدة في مختلف ربوع مِصْر، وهي الطرق التي تحمل الحبّ لآل البيت، فإنّ هذه الطرق تختلف كثيرًا عن المذهب الشيعيّ، فهي تتسق مع المذهب السنّي، وإن تشابهت في بعض طرائقها مع الممارسات الشيعيَّة في مدح آل البيت، لكن هذا المدح من منطلق سنّي لا شيعيّ، فهي لا تسبّ الصحابة، ولا تجعل سبّهم جزءًا من صُلب المذهب على غرار الشيعة، كما أنّ محبّتها لآل البيت خالية من الهوى السياسيّ أو المذهبيَّة السياسيَّة، وهي لا تمارس طقوسًا عنيفة كـ«التطبير» عند الشيعة وغيره، وإنما تقتصر في الأغلب على التسبيحات الرمزية والتمتمات الخاصَّة والتمايلات الجسدية والوجدانية. وهذه الطرق والجماعات الصوفية موجودة في مِصْر منذ مئات السنين، ولم تُحدِث انشقاقات داخليَّة، ولم تُوالِ مذاهب خارجيَّة أو تتبع ولاءات مذهبيَّة أو سياسيَّة لدولة أخرى، وهو أمر يختلف تمامًا عن نهج المجموعات الشيعيَّة في الدول العربيَّة، ومِن ثَمّ فإنّ هوى هؤلاء نحو آل البيت يتمّ بممارسات وعادات وطقوس مختلفة تمامًا عنها عند الشيعة.

4- النُّخَب السياسيَّة والرأي العام المِصْريّ: ليست قضيَّة العَلاقات مع إيران من بين قضايا الجدل الداخليّ في مِصْر، وليس هناك خطّ واضح لموقف الرأي العام في مِصْر بخصوص الصداقة أو العَدَاء لإيران، لكن أداء حزب اللّه في المواجهة مع إسرائيل منذ عام 2000 ودعم إيران للانتفاضة الفلسطينيَّة ووجود الرئيس الإصلاحيّ محمد خاتمي ساعَد على تغيير جوانب من الصورة الخاصَّة بإيران لدى المِصْريّين، ومع ذلك يبدو أن جزءًا من التحسّن في صورة إيران داخل مِصْر قد تضرّر في السنوات الأخيرة. ويشير استطلاع للرأي أجراه مركز «بيو» للأبحاث عام 2014 إلى أن 83% من المِصْريّين لديهم وجهة نظر غير مواتية من إيران[46]، كما يشير استطلاع آخر أجرته مؤسّسة «زغبي» الأمريكيَّة للأبحاث وأعلنت نتائجه في يناير 2017 إلى أن 63% من المِصْريّين رفضوا عقد بلادهم صداقة مع إيران، في مقابل 35% أيدوا تلك الصداقة. ورأى 56% من المِصْريّين أن إيران تلعب دورًا سلبيًا في سوريا. وعن المسار الذي تسلكه إيران منذ

تولي الرئيس حسن روحاني مقاليد الحكم، قال 65% إنّ إيران لا تسير في الطريق الأكثر إيجابيَّة. وعن عَلاقة بلادهم بإيران رفض 63% عقد بلادهم صداقة مع إيران، في مقابل 35% أيدوا تلك الصداقة. ويشير ذلك إلى عدم تبلور موقف داخليّ مِصْريّ مُلِحّ على صانع القرار لأجل التقارب مع إيران. وبشكل عام، هناك مؤشّرات تعكس ردود فعل سلبية تجاه الشخصيات والوفود المِصْريَّة التي تذهب إلى إيران، خصوصًا من ذوي الميول الشيعيَّة، ويُعَدّ الاتهام بالتشيّع أو بالهوى الشيعيّ أحد «الاتهامات» التي يجري استخدامها على الفضائيات في مِصْر، وهي تُهَم يمكن أن تعرض صاحبها للضرر.

وهناك تراث من المواقف من قبل المؤسَّسات والقوى المِصْريَّة التي تعكس الارتياب في السياسات الإيرانيَّة والاعتراض عليها، من ذلك مواقف الأزهر المعروفة والرافضة للسلوك الإيرانيّ خلال الاعتداءات على القنصلية والسفارة السعوديَّة في إيران يناير 2016، وخلال الحملة الإيرانيَّة على السعوديَّة التي دعت إلى تدويل إدارة شؤون الحج، فقد أدانت هيئة كبار العلماء في الأزهر الشريف اعتداء المتظاهرين على السفارة والقنصلية السعوديّتين في طهران ومدينة مشهد الإيرانيَّة، كما استنكرت الهيئة التصريحات الإيرانيَّة ضد المملكة، وإيذاء الجار الذي حرمه الإسلام، وشددت هيئة كبار العلماء على ضرورة أن يتنبّه الجميع إلى الأهميَّة القصوى لوحدة الشعوب الإسلاميَّة، واحترام أوامر القرآن والسنَّة النبوية في الدعوة للإخاء وعدم التنازع، وتفويت الفرص على أعداء الأمَّة المتربّصين بها والعابثين بوحدتها، كي لا تفشل وتذهب ريحها[47]. وأعلن الأزهر الشريف رفضه كلّ المحاولات التي تقوم بها بعض القوى الإقليميَّة -وعلى رأسها إيران- لتدويل إدارة الحرمين الشريفين وتسييس أمور الحج، وذكرت هيئة كبار العلماء بالأزهر أن المحاولات التي تحدث لتدويل إدارة الحرمين الشريفين مرفوضة، معلنة استهجانها استخدام أمور الدين والنعرة الطائفيَّة لتحقيق أهداف سياسيَّة، ومؤكّدة أن هذا الطرح الغريب هو باب جديد من أبواب الفتنة يجب إغلاقه، وأن المملكة العربيَّة السعوديَّة هي المختصة بتنظيم أمور الحج دون أيّ تدخّل خارجيّ[48]. وكان شيخ الأزهر قد تطرّق في بعض حلقات برنامجه على شاشة فضائيَّة مِصْريَّة عام 2015 إلى توضيح الفروق المُهِمَّة بين منهجَي أهل السنَّة، والشيعة. وقال إنه لا يصح لأيّ منتسب إلى أهل السنَّة والجماعة أن يعتقد بسقوط عدالة الصحابة، كما هو الحال عند الشيعة، وحذّر من أن اعتقاد الشيعة بعصمة الأئمة من شأنه هدم النبوَّة. وقد عرّضه ذلك لهجوم من وكالة أنباء «فارس» الرسميَّة قائلة: «تجييش الإمام الأكبر للأزهر لمجابهة فكر

أهل البيت والتشيّع لهم في مِصْر». وأوضحت الوكالة أن شيخ الأزهر دعا رجال الدين والشيوخ في مِصْر إلى التصدي لتوجّهات المِصْريّين وميولهم صوب التشيّع، كما دعا علماء الدين لأن يمتنعوا عن زيارة إيران[49]. وقد رفض الأزهر المشاركة في فعاليات الدورة الـ34 لمسابقة القرآن الكريم الدوليَّة بإيران، التي انتهت في 26 أبريل 2017، بحضور 80 دولة، لم تكُن من بينها مِصْر.

ورغم ما تقدّم، والذي يشير إلى عدم إقبالٍ مؤسَّسيّ ومجتمعيّ في مِصْر نحو عودة العَلاقات مع إيران، فهناك عدد من المؤشّرات على تنامي التأثير الإيرانيّ والفكر الشيعيّ في مِصْر في السنوات الأخيرة، أهمّها: بناء قواعد إعلاميَّة وتأسيس مراكز بحثيَّة وتعميق ثقافة حب آل البيت[50]. وفي ما يتعلق ببناء قواعد إعلاميَّة، فبعد حرب صيف 2006م بين حزب اللّه وإسرائيل، وعلى إثر تحقيق حزب اللّه لانتصارات، نشرت بعض الصحف المِصْريَّة -الحزبيَّة والمستقلَّة- مواد إعلاميَّة تنتصر للمذهب الشيعيّ وتهاجم كبار الصحابة والمقدّسات السنّية[51]، وعملت إيران على إيجاد بعض الأذرع الإعلاميَّة في مِصْر[52]، وحَرَصَت على «توثيق عَلاقتها مع بعض شركات البثّ المباشر التي تقوم بإعداد وتقديم مواد تلفزيونية كخدمة إعلاميَّة لبعض القنوات الفضائية، التي ليس لها مكاتب خاصَّة في القاهرة»[53]. وتقوم إيران بتنظيم رحلات منتظمة لمجموعات من الإعلاميين المِصْريّين ينتمون إلى صحف وفضائيات متعدّدة[54]. وهناك حالات لتحوّل بعض أعضاء الجماعة الإسلاميَّة في مِصْر إلى التشيّع، وأنشأ بعضهم زوايا للصلاة وخطبة الجمعة على المذهب الشيعيّ[55]. ومن بين أخطر مؤشّرات التأثير الإيرانيّ استقطاب عدد من المراكز البحثية، التي تعمل على تجميل صورة إيران، وإصدار دراسات وبحوث لترسيخ فكرة التشيّع السياسيّ، والتأكيد على فكرة أن مِصْر أصلها فاطميّ[56]. أمّا بخصوص تعميق ثقافة حبّ آل البيت فإنّ السياسة الإيرانيَّة تحاول إيجاد بؤر وجيوب في مِصْر، لتبدأ في وضع مِصْر في خانة المربع الطائفيّ، مع متوالية الحديث عن حقوق الأقلّيَّة كحقوق إصدار صحف وأحزاب، وتراخيص مؤسَّسات، وأحقيَّة زيارة المراقد، بل واستكشاف مراقد جديدة[57]، فتصير الأقلّية أمرًا واقعًا بمرور الأيام، لها مطالبها التي قد تُدخِل مِصْر في مشكلات فرعيَّة وطائفيَّة[58].

وتشير خريطة توزيع الشيعة في مِصْر إلى انتشارهم على عدد من المحافظات المِصْريَّة وإن كانوا قلَّة قليلة، وفي يونيو 2017 كشف عن وثيقة تمثل استراتيجيَّة لشيعة مِصْر تستهدف توحيدهم وتأسيس ما سموه «البيت الشيعيّ المِصْريّ»، وتطرح كيفية

مواجهتهم للتيّارات السلفيَّة المناهضة لهم، عن طريق التقرّب من التيّارات العلمانية والناصريين، وكيفية نشر التشيّع داخل المجتمع المِصْريّ[59]. وإلى حدّ كبير يمكن القول بأن هناك توجّهًا لزيادة الإدراك بالهُوِيَّة الشيعيَّة المشتركة لدى التكوينات الشيعيَّة المحدودة في مِصْر، وهناك رموز للشيعة المِصْريّين وشخصيّات أصبحت تظهر بكثرة في الفضاء العام وتعلن عن هُوِيّتها، وهو أمر يُنظر إليه بقدر من الارتياب، إلى الحدّ الذي أفزع الدكتور رفعت السعيد، رئيس المجلس الاستشاري لحزب التجمع المِصْريّ (اليساريّ)، ودفعه للتأكيد على محظورَين لدى الشيعة في مِصْر: الأول أن لا يكونوا أتباعًا لإيران ويتم تمويلهم من طهران ويتم توجيههم من خلالها ويدفعوا لها الخمس. والثاني ألا يتحوّلوا من ميدان الدين إلى ميدان السياسة، عادًّا أن ذلك سيمثل اقتحامًا للانتماء السياسيّ للدولة المِصْريَّة[60]. وعلى الرغم من بروز أصوات داخليَّة تقلّل من التأثير الثقافيّ والسياسيّ الإيرانيّ على مِصْر -في حال المضيّ قُدمًا في العَلاقات- فإنه يبدو أن وجهة النظر التي ترى خطر التشيّع الإيرانيّ لا تزال هي الغالبة، وهناك خشية من أن تؤدّي العادات الخاصَّة بزيارات السياح الإيرانيّين للمزارات الشيعيَّة ومقامات آل البيت والأولياء إلى نشر عادات التشيّع وسط عموم المِصْريّين، وهو أمر يمكن -لو تركت له الحرية- أن يُحدِث ثقوبًا في خريطة العادات والتقاليد في مِصْر.

ثالثًا: الحسابات السياسيَّة والاستراتيجيَّة للقرار المِصْريّ بشأن إيران

بالنظر إلى الحسابات المعقدة المطلوب إجراؤها مسبقًا، يُعَدّ قرار مِصْر باستعادة العَلاقات مع إيران قرارًا استراتيجيًّا، ويتطلّب الإقدام عليه حسابات وتقديرات متعدّدة الأوجه، فلا يمكن إقراره فقط بالحسابات الاقتصاديَّة، وإنما هو قرار يحتاج إلى حسابات معقّدة، بعضها يتعلق بالمخاطر على الداخل المِصْريّ، على نحو ما تحدّث بجلاء وزير الخارجيَّة الأسبق (أمين عام الجامعة العربيَّة حاليًا) أحمد أبو الغيط، الذي أشار في كتاب له صدر في 2014 إلى عوامل متعدّدة في حسابات صانع القرار المِصْريّ بشأن إيران، منها حساباته الخاصَّة بصناعة القرار في الجمهوريَّة الإيرانيَّة، والتوجّهات الراديكالية لإيران، خصوصًا في المِلَفّ النوويّ «الذي فرض علينا الحرص على ألا نظهر وكأننا نفتح بابًا للإيرانيّين في مسألة شائكة وحساسة»، «كما أن تجربة الرئيس مبارك على مدى عقود تشير إلى تراجع الإيرانيّين نتيجة لتصارع رؤاهم الداخليَّة مع ما يتفقون فيه مع مِصْر».

وعلى غرار وزير الخارجيَّة الأسبق أيضًا، أحمد ماهر، يعترف أبو الغيط بأن «العنصر الحاكم في إمكانية تطوير هذه العَلاقة من عدمها كان هو البعد الأمنيّ والتجربة الشخصيَّة للرئيس والأجهزة المخابراتية المعنية بالموضوع، وكانت الأجهزة الأمنية تتشكك دائمًا في النيّات الإيرانيَّة ورغبتها في اختراق مِصْر لحساب توجهاتها التقليدية الثوريَّة»[61].

وَفْقًا لذلك، يمكن الإشارة إلى حسابات داخليَّة، وأخرى إقليميَّة، وثالثة دوليَّة، بخصوص القرار المِصْريّ نحو إيران:

ففي ما يتعلق بالوضع الداخليّ، يمكن الحديث عن أكثر من جانب أساسيّ، منها المخاطر الأمنية من سياسات إيران، إذ إنّ تتبُّع السياسات والسلوكيّات الإيرانيَّة -في أغلب البلدان التي يوجد فيها مكونات شيعيَّة- يشير إلى مسعى إيرانيّ للعبث بالتركيبة الداخليَّة لهذه البلدان، وهذا الخطر من التمدّد الإيرانيّ هو أحد الأمور التي تدخل في حسابات صانع القرار المِصْريّ، فالسياسة الإيرانيَّة الساعية إلى تأسيس ولاية مذهبيَّة على الشيعة تجعل التكوينات الشيعيَّة في أوطانها تتماهى مع أهداف وسياسات «إيران الكبرى»، بحيث لا يفرق أغلب التكوينات الشيعيَّة بين إيران المذهب وإيران الدولة، ومِن ثَمّ تقيم الدولة الإيرانيَّة «كنتونات مذهبيَّة» داخل أوطانها تخترق النسيج الوطنيّ للدول، وهو أهمّ ما يشغل انتباه أجهزة الدولة في مِصْر. وعلى الرغم من أنه ليس هناك مشكلة شيعيَّة في مِصْر، بالنظر إلى الوجود الهامشيّ للطائفة، فإنّ الخوف من أن يطرحوا مشكلة لاحقًا هو أمر محسوب. ولا تنحصر المشكلة في التمدّد الإيرانيّ، وإنما في ما تشكّله المجموعات والشخصيّات الشيعيَّة من إضافة عوامل توتّر داخليّ في مِصْر. وفي السنوات الأخيرة برزت بعض مؤشّرات ذلك، على نحو ما تجلى في حادث اغتيال الشيخ الشيعيّ حسن شحاتة في يونيو 2013.

وفي ما يتعلق بالحسابات الداخليَّة لمِصْر أيضًا يمكن وضع الدور الإقليميّ في الحسبان، إذ إنّ كلّ تمدّد للدور الإيرانيّ في المِنْطَقة العربيَّة يؤدّي إلى تآكل المساحة الجغرافية التي يمارَس عليها الدور المِصْريّ في الإقليم العربيّ، ولقد كان لتوجهات إيران نحو الهيمنة الفارسيَّة منذ الغزو الأمريكيّ للعراق في 2003 دور كبير في تمدّد النفوذ الإيرانيّ في العراق وسوريا ونصف لبنان تقريبًا وغزة، مع احتمال لدور مؤثر في بعض دول الخليج العربيَّة، وهو ما يشكّل تهديدًا خطيرًا للدور المِصْريّ مع اقتربه من مجال المصالح الحيويَّة المِصْريَّة[62]. وترى مِصْر نفسها صاحبة دور إقليميّ محوريّ، وهي ذات نهج سلاميّ معتدل يناصر الاستقرار والوضع القائم، على خلاف إيران ونهجها الراديكاليّ الساعي إلى الإخلال بالوضع القائم.

وفي ما يتعلق بالحسابات الإقليميَّة للقرار المِصْريّ بخصوص الجمهوريَّة الإيرانيَّة تأتي في المقدمة عَلاقات مِصْر بدول الخليج العربيَّة، التي تمثل الشريان الاستراتيجيّ لمِصْر، وإذا كان لمِنْطَقة الخليج ولدول مجلس التعاون قيمتها الاستراتيجيَّة لمِصْر في الأوقات العادية، فإنّ هذه القيمة ازدادت كثيرًا مع المتغيرات الجيو-سياسيَّة في الإقليم العربيّ منذ 2011، خصوصًا من ناحية الاضطراب في أوضاع الجوار المِصْريّ، وأيضًا من ناحية الحال المضطربة للدولة السوريَّة التي يصعب أن تعود إلى وضعها السابق، حتى لو ظلت دولة واحدة. ومِن ثَمّ فإنّ نظريات الأمن القوميّ المِصْريّ التقليدية التي كانت تربط الأمن القوميّ لمِصْر بجبهة الشمال، وتتحدث عن القيمة الاستراتيجيَّة لجبهة الشمال (سوريا) كبوابة للأمن القوميّ المِصْريّ، تراجعت وعوّضتها القيمة المضافة لمجلس التعاون الخليجيّ، وهو أمر يتجه إلى صياغة نظريَّة أمن قوميّ مِصْريَّة جديدة، تتأسس على تكريس القيمة الاستراتيجيَّة لجبهة الشرق (الخليج العربيّ) كداعم اقتصاديّ وسياسيّ وأمنيّ لمِصْر، وكنموذج تنمويّ عربيّ تزداد قيمته بشكل متسارع. ولإيران خطّ مختلف في السياسة الخارجيَّة بالإقليم، إذ تعمل بمنهجية تناهض الدول الوطنيَّة وتتأسس سياستها الخارجيَّة على مبدأ التدخّل في الشؤون الداخليَّة والتعامل مع الكِيانات الأدنى من الدولة، لأجل التمدّد المذهبيّ التفتيتيّ، وهو أمر يهدم الأسس والمبادئ التي قام عليها النظام العربيّ وفلسفته الأساسيَّة، ويناهض عقيدة الدولة المِصْريَّة بعد 30 يونيو، القائمة بالأساس على التصدي لقوى الإرهاب والإسلام السياسيّ المتطرفة، وهذه نقطة تعارض أساسيَّة بين مِصْر وإيران، تعزز الموانع السياسيَّة التي تعرقل استعادة العَلاقات الثنائية.

وعلى الرغم من أن العَلاقات المِصْريَّة-الإيرانيَّة لا تبدو في معادلة صفريَّة مع العَلاقات المِصْريَّة بدول الخليج العربيَّة، فإنّ مِصْر لم تقدم حتى الآن على العَلاقات مع إيران، ممّا يشير إلى غلبة الاعتبارات المِصْريَّة المرتبطة بالوضع الداخليّ. وعلى الرغم من وجهات النظر الداخليَّة في مِصْر التي تدعو إلى تطوير العَلاقات الاقتصاديَّة مع إيران، وإدخال قدر من التوازن على عَلاقات مِصْر في مِنْطَقة الخليج، فإنّ وجهة النظر الأساسيَّة لا تعدّ أن دور مِصْر هو إحداث التوازن، وإنما هي شريك في الأمن الخليجيّ، الذي يعدّ حلفاء مِصْر الأساسيّين في مجلس التعاون أن إيران تُشكل المهدّد الأول له. وتشير التطوّرات الأخيرة والأزمة مع قطر إلى أن العامل الخليجيّ يكتسب تدريجيًّا أهميَّة متزايدة في التأثير في القرار المِصْريّ، وأن التحالفات الجديدة الناتجة عن هذه الأزمة ستضع على

الأرجح مزيدًا من القيود على القاهرة في التعامل بحرّية مع المِلَفّ الإيرانيّ، خصوصًا مع بروز خط العسكرة الإيرانيّ وازدياد انتشار عناصر الحرس الثوريّ في الدول العربيَّة، ومع اتجاه الموقف بين السعوديَّة وإيران إلى مزيد من التأزيم، وهو ما قد ينعكس في حالة استنفار كاملة بالإقليم، قد تنتهي إلى تشكل جبهتَين إقليميّتَين، جبهة كبرى بقيادة المملكة العربيَّة السعوديَّة، وتشمل أغلب دول العالَم الإسلاميّ، السنّية تحديدًا، وهي الجبهة التي تتشكّل بالأساس من الدول التي شاركت في القمَّة الخليجيَّة الإسلاميَّة الأمريكيَّة في الرياض في مايو 2017، وجبهة أخرى مفكّكة تقودها إيران تتضمن سوريا وأجزاء من العراق، فضلًا عن المجموعات السياسيَّة والمسلَّحة المشايعة لإيران في العالَم العربيّ والإسلاميّ، ويمكن لهذه الكتلة أن تقيم عَلاقات مختلفة مع أطراف أخرى بالخليج، إذا استمرّت أوضاع الأزمة الاستثنائية مع قطر. وفي ظل هذا التكتّل يصبح القرار المِصْريّ ببناء عَلاقات مع إيران مسألة غير متوقعة في ظل اصطفاف مِصْر إلى جانب المملكة ضدّ الخطر الإيرانيّ، واصطفاف المملكة ومِصْر ضدّ خطر الإرهاب.

وهناك وجهة نظر في مِصْر تؤكّد أنه لن يكون هناك تأثير سلبيّ للعَلاقات المِصْريَّة مع إيران على عَلاقات مِصْر مع دول الخليج، على أساس أن دول الخليج نفسها تبني عَلاقات متنوعة مع إيران، خصوصًا الإمارات (اقتصاديًّا)، وسلطنة عمان (سياسيًّا) وقطر (اقتصاديًّا وأمنيًّا)، وأن فوبيا الخوف المِصْريَّة من تضرّر عَلاقات مِصْر بالمملكة -حال تطوّر عَلاقة مِصْر بإيران- لا يجب أن تسيطر، وأنه لم يعُد ملائمًا أن تبقى عَلاقات البلدين عند مستوى البعثة الدبلوماسيَّة، وأن دول الخليج نفسها لم تعلن عن موقف يعترض على بناء مِصْر عَلاقات مع إيران، وأن مِصْر يمكن أن تكون جسرًا للدبلوماسيَّة بين ضفّتَي الخليج على نحو يضيف إلى الاستقرار الإقليميّ. وفي الحقيقة، على الرغم من أنه لم تصدر حتى الآن تصريحات أو مواقف تشير إلى اعتراض دول الخليج العربيَّة على قيام مِصْر ببناء عَلاقات مع إيران، فإنّه من المؤكّد أن دول الخليج تعدّ مِصْر داعمًا استراتيجيًّا احتياطيًّا لها، وأنه على الرغم من عَلاقات بعضها الاقتصاديَّة والثقافيَّة والسياسيَّة مع الجمهوريَّة الإيرانيَّة، فإنّ هذه العَلاقات لا تنفي حقيقة التوتُّر الخليجيّ الإيرانيّ، ولا تنكر اعتبار أغلب دول الخليج إيران مهدّدًا لأمنها القوميّ، وأن العقائد الأمنيَّة والعسكريَّة في دول الخليج تنظر إلى إيران كمهدّد للأمن الخليجيّ.

وفي ضوء كل ذلك، ليس هناك إمكانية لترجيح أيّ الأسباب الأكثر إلحاحًا على صانع القرار المِصْريّ في ما يتعلق بقرار تطبيع العَلاقة مع إيران، ولكن مِصْر بشكل عامّ تميل أكثر إلى الموقف الخليجيّ. وكان وزير الخارجيَّة المِصْريّ سامح شكري محدّدًا في تناوله لهذه المسألة مؤخرًا، إذ ترك الباب مفتوحًا للجانب الإيرانيّ لأن يُدخِل تغييرات في سياسته الخارجيَّة كشرط للتحوّل في العَلاقة، فأكّد أنه «لم تتهيّأ الظروف بعدُ لوجود حوار إيجابيّ يؤدّي إلى تحقيق نتائج إيجابيَّة، وهذا لا يمنع مستقبلًا من إجراء مثل هذا الحوار»، ولكن «لا مجال حاليًا لإطلاق أيّ حوار بين مِصْر وإيران، وأيّ تحرك في هذا الاتجاه سيتم بالتنسيق مع أشقائنا بالخليج»[63]. ويؤكّد ذلك أن وجهة النظر المِصْريَّة الرسميَّة قد حسمت خيارها، بالانتهاء إلى موقف أقرب إلى الموقف الخليجيّ، ممّا يشير إلى أنه في الوقت الذي مالت فيه المملكة العربيَّة السعوديَّة أكثر لموقف مِصْر من الجماعات الإرهابيَّة، مالت مِصْر أكثر لموقف المملكة من إيران.

وعلى الأرجح لن تشهد العَلاقات المِصْريَّة-الإيرانيَّة في عهد الرئيس السيسي أيّ تغيرات جذرية عن ثوابت ومستقرات الدبلوماسيَّة المِصْريَّة طيلة السنوات الثلاثين الماضية، حتى رغم التلاقي المؤقت -بين الموقفَين المِصْريّ والإيرانيّ- في سوريا، إذ يكمن التخوّف المِصْريّ من صعود جماعات الإسلام السياسيّ في الدولة السوريَّة في حال حصول فراغ مفاجئ للسُّلْطة[64]، وهذا التخوّف هو ما عبّر عنه الرئيس السيسي في القمَّة العربيَّة في مارس 2015، حين قال: «إنّ مِصْر تتعامل مع الأزمة السوريَّة من زاويتين رئيسيّتين: الأولى دعم تطلعات الشعب السوري لبناء دولة مدنية ديمقراطيَّة، والثانية هي التصدي للتنظيمات الإرهابيَّة التي باتت منتشرة، والحيلولة دون انهيار مؤسَّسات الدولة السوريَّة». وفي حين تجاهلت كلمة مِصْر في القمَّة العربيَّة 2016م التطرّق إلى الحديث عن التدخلات الإيرانيَّة في سوريا، فإنها عادت للحديث عنها بقوَّة في قمَّة 2017، إذ أدان الرئيس المِصْريّ التدخلات الإيرانيَّة، مؤكّدًا أن «بعض القوى قامت بالتدخل في شؤون الدول العربيَّة، سواء من خلال التدخلات السياسيَّة أو العسكريَّة والأمنيَّة.. يجب علينا جميعًا اتخاذ موقف واضح وحاسم إزاء هذه التدخّلات، موجّهين رسالة قاطعة بأننا لن نسمح لأيّ قوة كانت بالتدخل في شؤوننا، وأن كلّ المحاولات التي تسعى للهيمنة المذهبيَّة أو العقائديَّة، أو فرض مناطق نفوذ داخل أراضي الدول العربيَّة، ستواجَه بموقف عربيّ موحّد وصارم».

خاتمـــة

تبدو العَلاقات بين مِصْر وإيران أكثر تعقيدًا من عَلاقات دول الخليج العربيَّة مع إيران، ففضلًا عن أن مصالح إيران من العَلاقة مع مِصْر تفوق مصالح مِصْر من العَلاقة معها، فإنّ بناء العَلاقات يشدّ الموقف السياسيّ لمِصْر أكثر لمساحة يفترض أنها مساحة حياد بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجيّ، في حين ستكون هذه المساحة أقرب إلى إيران، أو على الأقل سيُنظر إليها كذلك من جانب دول مجلس التعاون، وهو أمر سيضرّ بعَلاقة مِصْر بدول مجلس التعاون، لأنه يفترض ألا تكون مِصْر محايدة بين دول المجلس وإيران. وعلى جانب آخر فإنه من الصعب حساب نوعية الفوائد الاقتصاديَّة والسياسيَّة المتحققة لمِصْر من جرّاء العَلاقات مع إيران، فإذا كانت العَلاقات الاقتصاديَّة بين الجمهوريَّة الإيرانيَّة وكل من الإمارات وتركيا قد تطوّرت على وقع الحصار الغربيّ لإيران، إذ مثّلت الدولتان نافذة تصدير واستيراد مميزة لها، فإنّ المعادلة نفسها يصعب أن تتحقق مع مِصْر، فعامل القرب الجغرافيّ الإماراتيّ والتركيّ من إيران هو أحد العوامل المحفزة لبناء العَلاقات ونجاحها، كما أن نوعية وأنماط الصادرات والواردات الإيرانيَّة مع كلا البلدين أيضًا في حاجة إلى دراسة، فضلًا عن أن وجود الجاليات الإيرانيَّة في الإمارات هو أحد العناصر والأبعاد المحفزة على التجارة، كما أن اقتراب السوق التركية من الأسواق الأوروبيَّة يشكل منفذًا جيّدًا للتجارة المطلوبة مع إيران، وهذه العوامل جميعها غير متحققة بالقدر نفسه مع مِصْر.

لذلك، فإنّ مسار العَلاقات المِصْريَّة-الإيرانيَّة، على الرغم من اعتبارات سياسيَّة كثيرة قد تدعو للتقارب، سيظل لفترة مقبلة محكومًا بالمعادلات والمحدّدات التي سبقت الإشارة إليها. وعلى الرغم من الإعلان المتكرر عن قرب عودة العَلاقات، فعلى الأرجح في كل مرة سوف يجد صانع القرار المِصْريّ نفسه إزاء موازنات وحسابات معقدة، تجعله ينتهي إلى تفضيل إرجاء حسم مسار التطوّر في العَلاقة، فإذا كانت حسابات المخاطر تفوق حسابات المكاسب، وإذا كان من الصعب بناء عَلاقات اقتصاديَّة وسياسيَّة بمعزل عن العَلاقات الثقافيَّة والمذهبيَّة، فسوف يظل القرار المِصْريّ متوقفًا على حدوث تغيير داخليّ في إيران أو في السلوك الإيرانيّ الإقليميّ، على نحو يكون محلّ اعتراف في المحيط الخليجيّ ويوفر ظروفًا مواتية لمِصْر دون الاضطرار إلى الدخول في عَلاقات

غير مأمونة العواقب. لذلك، فعلى الأرجح لن يكون القرار المِصْريّ بشأن إيران محكومًا بسيناريوهَي التقارب المطلق أو التدهور الكامل، على نحو ما يرجح البعض[65]، وإنما بأنصاف خطوات غير مكتملة في الأغلب، وكل ذلك إذا استمرت التطوّرات بالإقليم على مساراتها الراهنة نفسها. أمّا إذا أخذت تطوّرات القرار الدوليّ ناحية إيران سيناريوهات دراماتيكية تدفع إلى المواجهة العسكريَّة، فإن القرار المِصْريّ حول ذلك ستدخل عليه مجموعة من التعقيدات الجديدة، التي تضع مِصْر أمام خيارات يصعب تقديرها حاليًا.

قائمة المراجـع والهوامـش

(1) Kristina Kausch (Ed.): Geopolitics and Democracy in the Middle East, FRIDE (Madrid, Spain: First published, 2015), p. 27.
(2) مكرم محمد أحمد: مؤامرة أم مراجعة؟.. حوار مع قادة التطرف، القاهرة: الشروق، 2008م، ص121. ومحمد الصياد: عَلاقة إيران بالتنظيمات الإرهابيَّة، مركز الخليج العربيّ للدراسات الإيرانيَّة، 29 مايو 2016. http://cutt.us/QVkB9
(3) سعيد الصباغ: العَلاقات المصريَّة-الإيرانيَّة بين الوصال والقطيعة 1970-1981، القاهرة: دار الشروق، ط1، 2007.
(4) الجزيرة: عَلاقة مصر وإيران.. تقارب أم تقاطع مصالح؟ 16/ 10/ 2015. http://cutt.us/ZJb5H
(5) محمد السعيد إدريس: العَلاقات المصرية-الإيرانية في عهد مبارك، مركز الجزيرة للدراسات، الخميس 13 أكتوبر 2011. http://cutt.us/Mgc0 وجريدة المصري اليوم: مسؤول إيراني: العَلاقات مع القاهرة غير قابلة للتطوّر، 18/ 9/ 2010.
(6) المصري اليوم: تقرير أمريكيّ.. الخلافات السياسيَّة والفقهيَّة تعقّد العَلاقة بين إسلاميّي مصر وإيران، 6/ 12/ 2009.
(7) معتز سلامة: بعد الاتفاق النوويّ.. كيف تُصنع السياسة المصرية تجاه إيران؟ موقع مجلة السياسة الدوليَّة، 1 نوفمبر 2015. http://cutt.us/9Bo6u وفي عمق العَلاقات المصرية السعوديَّة وتاريخها راجع: أسامة السيد الأزهري: مصر والسعوديَّة، جريدة الأخبار، 15/ 9/ 2016.
(8) الجزيرة: الموسوعة، الدول، إيران. http://cutt.us/A6Jgt
وانظر مساحة مصر على الجزيرة: الموسوعة، الدول، مصر. http://cutt.us/mybcC
(9) الأمم المتحدة: تقرير التنمية البشرية لعام 2016. Human Development for Everyone, 2016 Human Development Report, United Nations Development Programme, 2016. http://cutt.us/Vxf2m
(10) Trita Parsi, Treacherous Alliance, The Secret Dealings of Israel, Iran, and The United States, Yale University, 2007, pp 28 - 27.
(11) Hassan Ahmadian, Egyptian Foreign Policy Identities, Iranian Review of Foreign Affairs, Vol. 5, No. 3, Fall 2014, pp. 31 - 5 p. 24.
(12) مصطلح «العمود الفقَري» استعمله الدكتور أسامة السيد الأزهري مستشار رئيس الجمهوريَّة للشؤون الدينيَّة، الذي قال بأنّ السعوديَّة هي العمود الفقَري لمصر، وأنّ أمن مصر من أمن السعوديَّة، وأمن السعوديَّة من أمن مصر. (مقابلة شخصية في أبريل 2015).
(13) بي بي سي: إيرانَ تنفي التجسس على مصر، تاريخ الدخول، 2/ 4/ 2017. http://cutt.us/W9jh
(14) العربيَّة نت: هربته إيران من مصر.. من هو سامي شهاب؟ 26 نوفمبر 2015. http://cutt.us/SmJnp
سامي شهاب أحد أبرز المطلوبين للقضاء المصري، الشرق الأوسط 27 نوفمبر 2015م. http://cutt.us/ZFWqn
الأخبار: تسعون عنصرًا من حزب الله شاركوا بتحرير سامي شهاب، 10 تموز 2013م، عدد 2050.
http://cutt.us/nFtuD
(15) المصري اليوم: حيثيات اقتحام السجون تكشف دور حزب الله وإيران، 6/ 7/ 2015. http://cutt.us/mych
(16) فاطمة الصمادي: حماس واليد الإيرانية الممدودة نحوها، العربي الجديد، 28/ 5/ 2014. http://cutt.us/8oPbm
(17) يظنّ بعض الباحثين (فاطمة الصمادي: العَلاقات المصرية-الإيرانية.. استئنافها لن يعني دفئها، الحياة 31/ 5/ 2011) بإمكانية التقارب الأزهري القمّي، وهذه قراءة تحتاج إلى تفكير بالنظر إلى اختلاف خارطة المناهج الفكرية والعقدية وتغلغل الراديكاليين والمحافظين داخل المدرستين الدينيتين، فما زال الفكر التراثي هو السائد والمسيطر عليهما، وحتى الفكر الإصلاحي يجد نفسه على نفس خط التيار العام تحت وطأة التعقيدات السياسيَّة. http://cutt.us/rv5CK
(18) أفتى آية الله الشيخ وحيد الخراساني -من أكبر مرجعيات قم والشيعة في العالم- يوم الأربعاء 22/ 2/ 2017م= 24 جمادي الأولى 1438، بوجوب نبش قبرَي أبي بكر وعمر، لأنهما مدفونان في أرض فدك المغصوبة. انظر أصل الفتوى:
http://cutt.us/xBO21 و
وللشيخ وحيد الخراساني محاضرة أخرى في 26 يناير 2016م يقول فيها: «عمر بن الخطّاب عابد للصنم، شارب للخمر، صاحب نادي احتساء الخمور، الجاهل الذي لا يعرف التيمّم». راجع: ميثاق العسر: فقهاء التأجيج الطائفي.. وحيد الخراساني نموذجًا، صحيفة المثقف. وانظر رابط المحاضرة الأصلي: http://cutt.us/MkbY وhttp://cutt.us/YlpUh
(19) محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده، القاهرة: قصور الثقافة، ط 1 ص 934.
(20) نصر عارف: مصر وإيران، 35 عامًا من المعونات والعقوبات، القاهرة: الأهرام، 20 يوليو 2015. http://cutt.us/QQHLj
(21) Frederick W. Kagan &(Others): Iranian influence in the levant, egypt, iraq, and afghanistan, A Report by the American Enterprise Institute and the Institute for the Study of War, May 2012, p. 57.
(22) Elizabeth Iskander: Arab - Iranian Relations: Discourses of conflict and cooperation, Conference Briefing Paper November 2011, LSE International Relation, pp. 4 - 3.

(23) Shlomo Brom and Yoel Guzansky: Egypt and Iran: Will the Two Walk Together?, INSS Insight No. 353, July ,12 2012, p. 1. http://cutt.us/oD6iu

(24) Frederick W. Kagan &(Others): Iranian influence in the levant, Op. cit, p. 58.

(25) محمد محسن أبو النور: العَلاقات المصرية-الإيرانية بين الإقبال والمراوغة 2011-2013، المسبار 2015.

(26) فاطمة الصمادي: الإسلاميّون في إيران ومصر جدلية الآيديولوجيا، الإخوان وإيران، دبي: المسبار، ط 1، ص359.

(27) محسن أبو النور: العَلاقات المصرية-الإيرانية بين الإقبال والمراوغة، دبي: المسبار، 2015.

(28) محمد السلمي، ومحمد محسن أبو النور (مترجمان): «موقع إيراني ساخرًا من المصريين: من أنتم؟»، صحيفة «المصريون»، القاهرة: 8 مارس 2013.

(29) عبد الله النفيسي: مصر وإيران والخليج، تم نشره في 2013/03/31، يوتيوب.http://cutt.us/5yWHV

(30) الصفحه الرسمية للمعهد العلمي بإشراف الشيخ عبد الرحمن القاضي: 18 مايو 2014. http://cutt.us/wT9AH

(31) مشعل النامي: الإخوان وإيران، صحيفة العرب، العدد: 9824، 10 فبراير 2015، ص 9.

(32) تم نشره في 11 يوليو 2013. http://cutt.us/FBJNf

(33) تم نشره في 28 مايو 2013. http://cutt.us/Bwlzt

(34) العربيَّة نت: 8 أبريل 2006. http://cutt.us/5YZc1

(35) الشرق الأوسط: أحكام بالسجن المؤبد على 4 أشخاص من «خلية حزب الله» بمصر، 29 أبريل 2010. http://cutt.us/icmBG

(36) العربيَّة: عُمر سليمان: أبلغنا إيران بوضوح أننا سنتدخل فيها إذا تدخلت في مصر، 7 ديسمبر 2010. http://cutt.us/dzh2A

(37) المصري اليوم: مميش يكشف تفاصيل تصدي البحرية لقوّات أمريكيَّة (حوار)، 23 - 03 - 2015. http://cutt.us/g9RQw

(38) مصطفى الفقي: مصر شعب سنّي المذهب شيعيّ الهوى! موقع العربيَّة، 24 أبريل 2006. http://cutt.us/4NYwH

(39) أحمد ماهر: صحيفة المصري اليوم، 2009/2/17. http://cutt.us/zvxDz

(40) أحمد ماهر: العَلاقات بين مصر وإيران كانت علي وشك الإعادة أكثر من مرة! صحيفة عصر إيران الإلكترونية، 18 مايو 2008. http://cutt.us/08hx

(41) راجع حوار نبيل فهمي ببرنامج «بين نقطتين» على قناة «تن»، الوفد 24 يوليو 2015. http://cutt.us/Q27iW

(42) Riham Bahi: Egypt - Iran Relations Post - Nuclear Deal: Pitfalls and Promises, Review of Economics and Political Science, Vol.1, No.2, June 2016, p. 16. http://cutt.us/hqHKj, See also: Yotam Feldner: Developments in Egyptian - Iranian Relations, Part II: Egyptian Concerns and Ambitions, Inquiry& Analysis Series, No.38, August 2000 ,15. http://cutt.us/mlLNz

(43) راجع: محاولة اعتداء على أحمدي نجاد والأزهر يطالبه بعدم التدخل في شؤون الخليج، راديو سوا، 5 فبراير 2013. وراجع: أحمد عبد الرحيم: الأزهر والتشيع من لحظة التأسيس إلى زيارة نجاد، مركز المسبار 2013. http://cutt.us/9PRJW

(44) سالم الصباغ «من رموز الشيعة في مصر»: التشيع في مصر بين السياسة والاجتماع، دبي: التشيع في مصر، مركز المسبار، ط1، 2013، ص169.

(45)علاء سالم ومحمد عنز: مصرس، عن الاهرام اليومي، 7 فبرارير 2012. http://cutt.us/XfEjP

(46) - Track Persia, Egypt - Iran relations in spot after Iraqi Shi'i cleric visited Cairo, Apr 2017 ,25. http://cutt.us/VXNO7

(47) صحيفة الوطن المصرية: «كبار العلماء بالأزهر» تدين الاعتداء على سفارة السعوديَّة بإيران.. وتطالب بإخماد الفتن، 1 أبريل 2016. http://cutt.us/DTau6

(48) الأزهر: نرفض محاولات إيران لتسييس الحج، موقع العربيَّة، 8 سبتمبر 2016. http://cutt.us/YrFK4

(49) مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجيَّة: المذهب الديني والتوظيف السياسيّ الخارجيّ: إيران نموذجًا، وحدة الدراسات الإيرانية، 13 يوليو2015. http://cutt.us/Il80m

(50) جريدة الوطن المصرية: ناشط شيعيّ: إيران و4 دول عربيَّة تموّل الشيعة المصريين بالملايين، الجمعة 5 يونيو 2015. http://cutt.us/pTj0

(51) المسبار: التشيع في مصر دبي: ط1، 2013 ص52. وراجع جانبًا من حملة السلفيين على إبراهيم عيسى بعد طعنه في المغيرة بن شعبة وعمر بن الخطاب في أكتوبر 2006. http://cutt.us/clpbm

وراجع: فهد عافت: إبراهيم عيسى.. من طقطق إلى السلام عليكم، العربيَّة نت، 11 أبريل 2016. http://cutt.us/igxNK

(52) محمد السلمي: ماذا تريد إيران من مصر ما بعد الثورة؟ مجلة المجلة، 14 يونيو 2012. http://cutt.us/LhL6D

(53) أسامة الهتيمي: نحو الهدف.. إيران ومحاولات اختراق الإعلام المصري، مجلة الراصد، 10 يونيو 2013. http://cutt.us/QjKwc

(54) المرجع السابق نفسه.

(55) ماهر فرغلي: التشيع إثبات وجود وجهود للتوسع، مجموعة محررين، التشيع في مصر، أبوظبي: المسبار، 2013.

(56) - التشيع في مصر وما بعدها، مرجع سبق ذكره، ص 110.

(57) جاسم عثمان: الشيعة في مصر، مؤسسة البلاغ، ط1، 2003، ص 144.

(58) بلال المؤمن: الصوفية والشيعة في الواجهة.. ببليوغرافية سردية، مجموعة محررين، التشيع في مصر، أبوظبي: المسبار، 2013.

(59) اليوم السابع: العمائم السوداء تزحف على أمّ الدنيا.. 3 يونيو 2017. http://cutt.us/aE08v
(60) اليوم السابع: تعرّف على ردود الفعل السياسيَّة بعد نشر وثيقة البيت الشيعيّ المصريّ، 4 يونيو 2017. http://cutt.us/4U6tY
(61) أحمد أبو الغيط: شهادتي، السياسة الخارجيَّة المصرية 2004–2011، القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، ط 6، يناير 2014، ص ص 386–387.
(62) - Abdul - Monem Al - Mashat: Egypt's Regional Security Policy after the January 25 Revolution, Friedrich Ebert Stiftung, Perspective New York First, July 2012, pp. 2 - 1.
(63) حوار مع سامح شكري وزير الخارجيَّة المصري، صحيفة عكاظ، 30 مارس 2016. http://okaz.com.sa/article/1050120/
(64) جمال نصار: تطوّر العَلاقات المصرية الإيرانية ومآلاتها بعد الاتفاق النوويّ، مركز الجزيرة للدراسات، 13 سبتمبر 2015. http://cutt.us/nEPev
(65) Strategic Fiker Center For Studies: The Egyptian Iranian Relations | Prospects and Challenges, The Observation and Analysis Unit, 06 Oct 2015. http://cutt.us/BPVPf